

الفصل الرابع

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية

قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)

obbeikandi.com

الفصل الرابع

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية

قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١ م)

أولاً : أوضاع الأقليات الإسلامية في الهند

قبل وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م)

الهند أكبر دولة في آسيا من حيث المساحة ، وعدد السكان بعد الصين ، وعلي مستوى الأقليات الإسلامية هناك فهي تضم أكثر من " ١٧٠ " مليون مسلم دون الأغلبية المسلمة التي تقطن إقليم كشمير الواقع تحت السيادة الهندية، والمتنازع عليه بين الهند وباكستان منذ تقسيم الهند عام (١٩٤٧ م) .

ويتكون شعب الهند من الشعوب متعددة الأجناس والأعراق والأديان، وبالتالي فهم لا يمثلون وحدة تجانس واحدة، كما تتعدد اللغات بما حيث تصل لـ (١٧٩) لغة و(٥٤٤) لهجة، وتمثل الطائفة الهندية ثلثي السكان بالهند، وتعود علاقة الهند بالإسلام إلى فترة مبكرة، وكانت أول الحملات الإسلامية الموجهة لهذه المقاطعة في عهد الخليفة "عثمان بن عفان" ثم واصل المسلمون توسعاتهم في الهند في عهد " الوليد بن عبد الملك " زمن العصر الأموي^(١) .

وينقسم المسلمون في شبه القارة إلى ثلاث مجموعات تكاد تكون متساوية أو متقاربة العدد : فهناك الأقلية المسلمة في الهند، ورغم هذا العدد الضخم الذي يلفت الأنظار إلا أنهم أقلية إذا ما تم مقارنتهم بالعدد الضخم التي تحتله الديانة الهندوسية هناك .

والمسلمون في الهند يمثلون أقلية في كل الولايات باستثناء ولاية (لاكشاد ويب)، أو (لاكاديف) ، حيث يمثل المسلمون ٩٨% من مجموع السكان، بينما يمثل عدد المسلمين في إقليم كشمير حوالي (٩٠%) من سكانها، ويضم الجدول التالي أماكن تجمع المسلمين في شبه القارة الهندية بشكل من التوضيح^(٢):

الولاية	نسبة المسلمين	الولاية	نسبة المسلمين
أسام	%٤٠	بيهار	%٢٤,١٠
بنغال الغربية	%٢٣,٥٠	كارنا تاكا	%١٧,١٠
كيرالا	%٢٢	ماهاراشترا	%١٠,٣٠
يوتاربرادش	%١٥,٤٠	أندهرابراتش	%٨,٥٠
جو جارات	%٩,٥٠	راجاستان	%٨,٣٠

والجدول السابق يشير في مجمل بياناته أن الأقلية المسلمة تمثل وزناً عددياً في شبه القارة الهندية، مع الافتقار إلى الدور السياسي المؤثر، فما يحدث للأقليات الإسلامية في العالم لا يحرك ساكناً عند هذا العدد الكبير من مسلمي الهند، كما أن ما يحدث في إقليم كشمير ذات الأغلبية المسلمة من اضطهاد وعنف وطرده وتشريد وإبادة لمئات الأسر المسلمة هناك لا يؤثر مطلقاً عليهم.

الإسلام يدخل دول الهند :

فتح المسلمون الهند في القرن الحادي عشر علي يد "محمود الغزنوي" وظلوا يحكمونها لأكثر من ثمانية قرون ونصف القرن، وكان الهندوس آنذاك تربطهم علاقات نسب وصدقات بالمسلمين، وكانوا عادة ما يتوددون للحكام المسلمين حتي يخطون بثقتهم، وبالتالي كانت لهذه العلاقات تأثيرها في اقتناع الحكام المسلمين بأن يتولى إدارة شؤون البلاد والأقاليم أهل الثقة من أبناء الهند، فكان منهم حكام الأقاليم والمقاطعات حتي المناطق المكتظة بالمسلمين، إلا أنه ومع تزايد أعداد الولاة والحكام الهنود في المقاطعات الهندية ضعفت سلطة الحكام المسلمين، ولم يستطيعوا السيطرة علي الإقليم ولا حتي عودة نفوذهم كما كان في السابق، وعندما شعر الإنجليز بما وصل إليه وضع المسلمين في الهند من ضعف وتدهور تدخلوا وحصلوا علي العديد من الامتيازات، بل زاد نفوذهم داخل الأراضي الهندية بشكل عام، وقاموا بعزل المسلمين في كل الولايات، بل والقضاء علي معظمهم بالقتل والاعتقالات، وتمكنوا بعد فترة وجيزة بأن يستبدلوا الولاة الهندوس بدلا من المسلمين، حتى أنه لم يعد يوجد والٍ، أو حاكم

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية ————— ١٦١
ولاية من المسلمين، حتى المسلمين من أبناء الهند كانوا يستبعدون لانتمائهم الديني، أو
لكوهم أصبحوا مسلمين.

ولما شعر المسلمون بأن الحكم الإسلامي فقدوه في شبه القارة الهندية، بدأت تحدث
مواجهات ومصادمات بين الطوائف ، بل ودخلت الأماكن المقدسة على قائمة هذه
الصراعات، حيث كان يتم الاعتداء على المساجد وأضرحة الأئمة المسلمين، وكذلك
الاعتداء على الأديرة التي كان يمارس فيها الهندوس عباداتهم، وتحول المسلمون إلى عبيد
بدلاً من كونهم كانوا حكاماً سابقين لشبه القارة الهندية وبدأت عمليات الاضطهاد
ضد المسلمين يتزعمها حتى المواطن العادي بجانب قوات الجيش والشرطة والوزارات
والهيئات التابعة للدولة^(٣) .

وعلى هذا فإن التطرف والعنف الهندوسي ضد المسلمين لم يكن وليد اللحظة، أو
أمراً يرتبط بيوم وليلة، وإنما كان ثمرة حقد دفين ضد المسلمين الذين استطاعوا نشر
رسالة النبي ﷺ على أرضهم ، ودخل الألو في الدين الجديد، وتخلوا عن دين آبائهم
وأجدادهم وتمردوا على التقاليد والعادات الموروثة ، واستهانوا بالطقوس التعبدية
للهندوس ، إلا أن هذا التأثير الواضح على المسلمين في الهند لم يظهر بصورة واضحة
إلا عندما استطاعت الأحزاب الدينية الهندوسية تولي الحكم في الهند عندها فقط بدأ
المسلمون يشعرون بعدم الأمان على عقيدتهم وعملهم، أو في مساكنهم أو حتى أثناء
سيرهم في الشوارع لقضاء حاجاتهم من الأسواق.

وهم في سبيل تحقيق هدفهم - المزعوم- يقومون بتشريد آلاف الأسر المسلمة
وإحلال الأسر الهندوسية مكانها، وكذلك يحاولون بكل ما يستطيعون من قوة وسلطة أن
يدمروا المناطق التي يمثل فيها المسلمون الأغلبية علي اعتبار أن الأقلية المسلمة من السهل
القضاء عليها ونزع شوكتها، وتقوم الأحزاب الهندوسية المتطرفة والتي تمثل التيار الأكثر
عنفا بتدمير القوى المسلمة بالكامل ويمارسون كافة أنواع الاضطهاد ضد المسلمين
تحديداً أمام سمع وبصر كل المنظمات والهيئات العالمية منها والإقليمية حتى المنظمات التي
تصطبغ بالطابع الإسلامي أو تلك التي تنادي بحقوق الإنسان ، ولكن لا حياة لمن
تنادي!!

إذ إن المجتمع الأوربي الذي يطلق في اليوم والليلة عشرات النداءات والتصريحات لإغاثة حيوانات الغابات في الهند وإفريقيا لأنه عمل غير إنساني، يقف عاجزا أمام قتل العشرات بل المئات من المسلمين في كشمير فضلا عن بقر بطون الأمهات والتمثيل بجثتهن لإرهاب من تبقى منهن ، وكذلك الاعتداءات البدنية والاعتصابات المتواصلة لفتيات مسلمات محتجبات لا رغبة في شهوة ولكن من منطلق إذلال المسلمين وإجبارهم على التحلي عن معتقداتهم الدينية التي يمارسونها^(٤) ويبدو أن هذا الأسلوب ليس بجديد ، بل قديماً فقد اتبعته كل المذاهب والمعتقدات غير الإسلامية ضد المسلمين، كما انتهجته صربيا مع المسلمات في البوسنة وكوسوفا ، وقوات الماريتز الأمريكية مع فتيات العراق المسلمات، والروس مع المسلمات الشيشان الآن.

الإسلام والديانات الأخرى بالهند :

تضم الهند ثلاث قوى تتصارع كل منها لتكسب نفوذا أو سلطة أكبر من أخرياتها؛ فالهندوس وهم الأغلبية يرفضون مبدأ أن يشاركهم أحد في أرضهم وممتلكاتهم، أو الانفراد بالسلطة من جانب غيرهم، أما السيخ فيطمعون في تحقيق وجود أكثر عن طريق دخول أعضاء جدد في طائفتهم، أما المسلمون وهم القوة الثالثة، فهم أقلية مع أنهم بحسب بعض التقديرات أكثر من (١٧٠) مليون مسلم أي حوالي (٢٠%) من عدد سكان الهند إلا أنهم - ورغم كثرتهم العددية - لا يزالون يتعرضون للاضطهاد الديني حتى أن الزعيم الهندي "نهر" قال في كتابه : " Discover of India " إن دخول الغزاة الذين جاؤوا من شمال غرب الهند، ودخول الإسلام له أهمية كبيرة في تاريخ الهند، حيث إنه قد فضح الفساد الذي كان منتشرا في المجتمع الهندوكي فلا شك أنه كان ضروريا لإعادة الهند إلى رشدها، وهويتها التي تعزز بها ، كما يعزز المسلمون دينهم وعقيدتهم"^(٥) .

كما كان لقيام الدولة المغولية في شبه القارة الهندية أو الدولة التيمورية التأثير الكبير علي المعتقدات والمذاهب الدينية في الهند وقد تأسست الإمبراطورية المغولية علي يد "بابر" الذي منع الزواج قبل بلوغ الفتاة سن الرشد ؛ وأباح للأرامل الهندوسيات الزواج وكن لا يتزوجن حسب معتقداتهن الموروثة.

ومنع المرأة من إحراق نفسها إذا مات زوجها، وأوقف تجارة العبيد وشجع العلماء الهندوس على تعلم اللغة السنسكريتية ، ومنع اغتسال النساء والرجال في الأنهار سويًا ؛ ومنع شرب الخمر وخروج النساء كاشفات الرأس غير محتجبات، وأمر جنوده بألا يجبروا أحدا على اعتناق الإسلام، وأن الجميع أحرار في ديانتهم ولا يحق لأحد أن يحرم الآخرين من ممارسة حقوقهم وحررياتهم في معتقداتهم، ثم خلفه به (جامنجير) الذي أصبحت الإمبراطورية الهندية في عهده من أعظم الإمبراطوريات في العالم، وجاء بعده ابنه (شاه جهان) الذي اهتم بالفن والرسوم المعمارية، حتى أنه أقام (تاج محل) الذي يعد من عجائب الدنيا السبع وهو ضريح لزوجته " شاه جهان " .

وقد اختلف " شاه جهان " في سياسته عن جده، فأمر بهدم الكنائس التي كانت موجودة في أجرا ولاهور وقام بمواجهة مركز البرتغاليين عند مصب نهر الجانج، حيث أرسل جيشا كبيرا إلى مدينة هوجلي وحاصرها مدة ثلاثة أشهر ثم استولى عليها وطرده البرتغاليين منها، إلا أنه وبمجرد تولي (أورنجزيب) سنة (١٦٥٨م) أصبحت شبه القارة كلها تحت السيطرة المغولية، ولكن ظهرت أيضا بدايات التدهور، إذ إنه لم يستطع أن يوقف تمرد "المارتين" وكان المسلمون يعيشون جنبا إلى جنب مع الهندوكيين في وئام وسلام كل منهم يؤدي شعائره دون تدخل من الآخر^(٦) .

إلا أن الفتنة التي أقامها الإنجليز سببت الكثير من أعمال العنف ضد المسلمين حيث قام الإنجليز بتحريض الهندوس ضد المسلمين ؛ وتحديدًا طائفتي السيخ والمهراثا وراح الآلاف من المسلمين في سبيل ذلك، وأدرك علماء الإسلام في الهند آنذاك أن هناك اتفاقا غير مكتوب بين الإنجليز والسيخ والهندوس لإبادة الإسلام واقتلاع جذوره من الأراضي الهندية^(٧) .

وفي سبيل هذه الخطة كان الإنجليز يمنعون الطلاب من أبناء المسلمين من التعليم وأغلقوا الكتاتيب، ومنعوا تداول القرآن، أو ذهاب المسلمين لقضاء الصلوات المفروضة، واستولوا بجانب ذلك على الأوقاف الخيرية الإسلامية في نفس الوقت كانت هناك محاولات لتعليم أبناء السيخ والهندوس على أسس إنجليزية تمهيدا لإلحاقهم بالأعمال الإدارية في بلادهم بدلا من المسلمين، وظل الوضع المتردي يعصف بالمسلمين إلى أن قام "سيد أحمد خان" المشهور (بالشهيد) بإعلان الحرب على الإنجليز ودعا إلى

التخلي عن البدع التي انتشرت في أوساط المسلمين، واستطاع عبر المقاومة أن يوقف بعض الهجمات السيخية والإنجليزية ضد المسلمين بالهند^(٨).

ويرجع البعض التواجد الإسلامي في الهند عبر ثلاثة محاور هي :

- طائفة المسلمين الذين هاجروا إلى الهند وعاشوا فيها، وقاموا على نشر الإسلام في أرجائها، وكذلك الذين قدموا من البلاد الواقعة شمال غرب الهند واستوطنوها.
- طائفة الهنود الذين كانوا يؤمنون بدين آخر غير الإسلام واعتنقوا الإسلام بعدما تعرفوا عليه، وانخرطوا يمارسون طقوسه التعبدية عن إيمان وعقيدة.
- طائفة المسلمين الذين جاؤوا عبر البحر، ونزلوا على الساحل الغربي والجنوبي من الهند وهم من أصول عربية، واستقروا فيها واعتبروها موطنهم الأصلي.

أما التواجد الفعلي فقد كان على يد " محمد بن القاسم " أول قائد مسلم استطاع فتح الهند وكان ذلك في عهد الخليفة الأموي " معاوية بن أبي سفيان " كما غزاها " المهلب ابن أبي صفرة " عام (٤٤هـ) ، إلا أن الواقع والبيانات الرسمية تشير إلى تزايد نسبة الذين يعتنقون الإسلام عاماً بعد الآخر^(٩) نظراً لاقتراب تعاليمه من القلوب وعدم اقتناع الهندوس الاقتناع الكامل بما بين أيديهم من أفكار وفلسفات كما أن الاضطهاد والعنف ضد الإسلام والمسلمين ما يزال على أشده وخاصة في إقليم كشمير، حيث يتم إجبار أبناء المسلمين على دراسة المناهج الإلحادية التي تمجد المذهب الهندوسي، وتدعو إلى تقديس الأصنام وعبادة البقر.

ويذكر "محمد حسان خان" رئيس جمعية تطوير اللغات الإسلامية بالهند أن سبب الصراعات القائمة بين المسلمين والهندوس يرجع إلى عدد من الأسباب على قائمتها : أن الهندوس أمة تقدر البقر وتسجد له، والمسلمون أمة تأكل البقر وتتطهر من بوله. ومن هنا فإن الهندوس في حربهم ضد الأقليات المسلمة في الهند يعاولون بشتى الطرق استغلال الوضع الدولي والإقليمي للهجوم على الإسلام وجماعات العنف التي تنتمي للإسلام لترتكب عشرات الجرائم تحت زعم تصفية خلايا الجماعات الإرهابية في الهند.

ففي مدينة (مهيوندي) قام مجموعة من الهندوس بالزج بعشرين مسلماً إلى غرفة مظلمة وأحرقوهم فيها وهم أحياء، كما لقي في نفس المدينة (٣٠٠) مسلم مصرعهم من جراء أعمال عنف ضد المسلمين وجاءت هذه الأعمال في أعقاب إشهار (٣٠٠) هندوسي إسلامهم في ولاية "أندهرابراتش"^(١٠)

بريطانيا تعلن الحرب على مسلمي الهند:

أدت سيطرة إنجلترا على الهند إلى ظهور بعض الأفكار الغربية في أوساط المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في الخارج فأمام الضغط الشعبي، وتزايد حالات التحرر الوطني، قامت إنجلترا بتأسيس جمعية وطنية من أبناء الهند، يحمل أعضاؤها المظالم إلى الحاكم، وكانت هذه الجمعية نواة حزب المؤتمر الوطني الذي ظهر للوجود في (١٨٨٥م) وكان يتبادل رئاسته مسلم وهندوسي^(١١).

وكان من بين أعضاء الحزب مجموعة من الشباب الذين يطالبون بخروج الإنجليز من الهند منهم "محمد علي جناح"، "وغاندي" اللذان كرها أن يظل التعصب قائما بين المسلمين والهندوس. ولم يكتف الإنجليز بتقسيم المسلمين إلى فرق وأحزاب متناحرة بل قاموا بالقضاء على اللغة الأردية، التي كانت لغة رسمية لمسلمي الهند بجانب الفارسية، وطالبت جماعات هندية متطرفة العودة بالهند إلى فترة ما قبل دخول الإسلام شبه القارة الهندية وإقامة حكم هندوسي، وإلغاء كافة الأديان الأخرى المنافسة لها، وقد ترجم هذه الدعوة "تيلاك" الذي كان يعد من أبرز دعاة الهندوسية آنذاك حيث استطاع أن يؤثر في نفوس الهنود وتذكيرهم بأجدادهم، وكفاح شعب الهند ضد الغزاة - المسلمين - الذين استولوا على الأراضي الهندية بما فيها البشر أنفسهم^(١٢).

وقام الإنجليز بتشجيع كل الدعوات والنظريات التي تطالب بخروج المسلمين من الهند، على اعتبار أن المسلمين هم الذين تصدوا للإنجليز وأوقفوا توسعهم في العديد من الولايات الهندية، ولما لم يتمكنوا من تحقيق ما أرادوه، شجعوا الفرق الضالة التي تندفع من عبادة الإسلام، أن تقوم بكل السلوكيات والشعائر التي تتنافى مع تعاليمه السمحة، وكان أبرز هذه الطوائف أو الفرق التي دعمتها إنجلترا الزعزعة التواجد الإسلامي في الهند "القاديانية" التي تنسب لرجل يدعى: "مرزا غلام أحمد القادياني"^(١٣) ويقال: إنه ادعى بأنه المهدي المنتظر، وقال بأن الإنجليز يجب طاعتهم وعدم مخالفة أوامرهم لكونهم "أولى الأمر" كما تشير إلى ذلك آيات القرآن الكريم، وبدؤوا يأولون آيات القرآن حسب أغراضهم ومصالحهم وأحوالهم، بل ادعى أنه يجسد شخصية "السيد المسيح عليه السلام" واستطاعت أفكار هذه الطائفة أن توجد لها أتباعاً يؤمنون بها، بل إنها انقسمت على نفسها وأصبح هناك جماعتين: الأولى تسمى الأحمدية، والأخرى القاديانية، وتحقق للإنجليز ما كانوا يهدفون إليه، وتم تصفية بعض المشايخ والأئمة والقضاء على الرموز

الإسلامية بالقرى والولايات من كتابات ومدارس ومساجد، بل إنهم كانوا يتبعون أحوال المسلمين والنشاط التجاري الذي يقومون به، للقضاء على نفوذهم الاقتصادي داخل الولايات الهندية، بجانب عزلهم من الوظائف الإدارية، والأعمال المرتبطة بالشرطة والجيش، حتى أصبحوا كيانا بلا روح في منطقة كانت تدين معظمها بالإسلام في فترات سابقة .

ولم يكن الخلاف والانشقاق بين القاديانية والأحمدية على مسائل اجتهادية تتعلق بالدين وإنما كانت حول تفسيرات وتأويلات خاصة بهم وهي في الأساس أمور دنيوية وعلى الرغم من أنهما كانا كيانا واحدا في السابق ، وتكاد تتشابه الأهداف والتطلعات، إلا أن ذلك ساعد على ظهور فرق أخرى ، لم تكن أحسن حالا من سابقتها مثل السنة والشيعة والإسماعيلية والحشاشين والفرق الباطنية، التي نخلت عن القرآن والسنة وبدأت تأخذ مبادئها من أفكار بعض الأشخاص الذين يرفضون معظم ما جاء في الإسلام، ويؤمنون ببعض، ويكفرون ببعض ما جاء في الكتاب والسنة المطهرة.

في الوقت ذاته كان الإنجليز أكثر سعادة وتفاؤلا لهذه التزايدات، بل راحوا يؤيدون معظم الفرق، ويأججون نار الفتنة بينهم ، فيزداد التناحر والخلاف^(٤) وينظر المسلمون إلى مشايخهم فيأخذون منهم الفتوى ، ثم يخرج عليهم بعض الشيوخ والأئمة الذين ينتمون لطوائف إسلامية أخرى ؛ ويقومون بتخفيف الأحكام الإسلامية فيلجأ المسلمون إليهم ، مما جعل البعض يتهاون عن أداء الفروض تحت زعم أن صوم رمضان يغفر ذنوب العام الماضي، والعام الذي يليه.

ومن هنا فقد قامت بريطانيا بالوقوف بجانب الهندوس لمنع إقامة دولة إسلامية في شبه القارة الهندية، واتبعت سياستها المشهورة والتي استخدمتها مع كل مستعمراتها وهي "فرق تسد" خاصة وأن المسلمين في الهند هم الذين قاوموا المستعمر البريطاني في أول الأمر ، ودخلوا في مصادمات عنيفة معه حتى خرج من بعض مناطق شبه القارة الهندية^(٥) .

ورغم ذلك لم يحظ المستعمر البريطاني بالاستقرار من مقاومة المسلمين له، في كل مستعمراته، حيث إن الأقليات غير الإسلامية كانت تستسلم، بل أحيانا كانت تقابل المستعمر بالترحاب في العديد من المناطق ، ووضحت آثار هذه المقاومة عندما تولت الحكومة الإنجليزية مسؤولية الحكم في الهند وبدأت سياستها تتجه ناحية إبعاد المسلمين

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية ————— ١٦٧
عن أي نشاط داخل الهند ؛ سواء الاقتصادي أو السياسي ، والعمل على تقليص أظفار
الإسلاميين .

واتخذت بريطانيا للقضاء علي الإسلام صوراً عديدة أبرزها (١٦) :

- اتجهوا إلى إضعاف المسلمين من الناحية الاقتصادية، لمضاعفة ديونهم بأساليب الحيلة والخداع، وبالتالي يقضون على نفوذهم الاقتصادي، ونشاطهم التجاري.
 - مساعدة المرابين والمتطرفين الهندوس على انتزاع أملاك المسلمين منهم بالقوة.
 - منعهم من الالتحاق بأي عمل حكومي - صغيراً أو كبيراً - ومعاملتهم معاملة متدنية.
 - التضييق علي أصحاب الشركات من المسلمين حتى يتعرضوا للإفلاس، ويهاجروا من الهند بالقوة إلى باكستان حتى وإن لم يرغبوا في الهجرة إليها.
 - حرمان أبناء المسلمين من التعليم ، وإغلاق المدارس الإسلامية بالقوة، ومصادرة الوقف الإسلامي الذي كان يوجه إلى دعم أنشطة المدارس.
 - تكديد الأغنياء المسلمين بمصادرة أموالهم إن لم يتوقفوا عن دعم المدارس الإسلامية، وبالتالي أغلقت معظمها وأصبحت غالبية مناطق المسلمين بالهند، مناطق يسودها الجهل والتخلف، كما تعد منطقة (أسام) أبرز مثال علي ذلك.
 - بعد إغلاق المدارس الإسلامية قامت بريطانيا بافتتاح مدارس لها بمناطق عديدة من الهند، وكانت مقصورة علي طائفة الهندوس ، وحرمان المسلمين منها حتى يتفوق العنصر الهندوسي علي المسلم في كل شيء حتي في التعليم ودرجة الولاء للإنجليز .
 - إثارة الفتن بين المسلمين والهندوس من خلال وسائل الإعلام، وكتب المدارس التي صمت جلّ حقدتها تجاه اضطهاد المسلمين الأوائل للهندوس ، وكيف أن المسلمين كانوا يعملون علي إبادة هذا العنصر البشري لولا الاحتلال البريطاني للهند.
- ومن هنا يمكن القول : إن بريطانيا اتبعت كل الطرق والحيل لتصفية المسلمين في شبه القارة الهندية وأن ذلك كان وفق خطة وسياسة محكمة أهم بنودها:

أولاً: الهجوم على الشريعة والتشكيك في أحكام الإسلام :

ولعل أبرز مثال على هذا الهجوم كان في قضية السيدة "شاة بانو" والتي شغلت الرأي العام في الهند لفترة طويلة . واستغلتها وسائل الإعلام الهندية في تشويه النصوص الإسلامية ، والمناداة بوقف العمل بقانون الأحوال الشخصية عند المسلمين ؛ لأنه حسب زعمهم يناقض في قوانينه ومواده الحياة الاجتماعية في الهند.

وتبدأ قضية (شاة بانسو) عندما أرادت امرأة أن تطلق نفسها من زوجها المسلم^(١٧) ورفعت دعوى قضائية أمام المحكمة ، فاستغلت وسائل الإعلام هذه القضية ، وطالبت بأن يقوم الزوج بالإنفاق عليها مدى الحياة حتى بعد طلاقها وطالبت المحكمة الدولة بإلغاء قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمسلمين والمستخدم من شريعتهم .

وعندما فطنت السيدة "شاة بانو" بالمؤامرة التي تتبعها وسائل الإعلام الهندية لتشويه صورة المسلمين والإساءة إلى شرائعهم ، أعلنت تنازلها عن القضية التي سبق وأن رفعتها ضد زوجها وعلى الرغم من تراجع الحملة ضد المسلمين حول هذه القضية إلا أن جميع الطوائف غير المسلمة بالهند طالبوا بإلغاء الشرائع الإسلامية لأنها ضد حقوق الإنسان ، وبناء على طلب زعماء المسلمين وقياداتهم الدينية وقف "راجيف غاندي" رئيس وزراء الهند آنذاك إلى جانب قانون الأحوال الشخصية الذي عرضه المسلمون على البرلمان وتمت الموافقة عليه بأغلبية الأعضاء بعد الحملة التي تولتها الصحافة الهندية في قضية "شاة بانو" من أن الإسلام ظالم للمرأة في شرائعه ، وطلبت الصحف بمزيد من الحرية للمرأة المسلمة مثل نظيرتها الهندية^(١٨).

هذا في الوقت الذي تجاهلت فيه الصحف حملات الإبادة التي تقوم بها القوات الهندية من اقتحام وقتل المسلمين العزل ، حتى أنهم اقتحموا مقر جامعة (ندوة العلماء) الإسلامية التي كان يرأسها الشيخ "أبو الحسن الندوي"، وهجموا على مساكن الطلاب ، وتم القبض على العديد منهم وكانوا من الكشميريين ، وقاموا باعتقال المئات تحت زعم أن الكشميريين إرهابيون ويلزم إبادتهم سواء كانوا من المجاهدين أنفسهم أم ضد تيار المجاهدين^(١٩) .

ثانياً: الاعتداء على المساجد وتحويلها إلى معابد:

بعد الاستقلال مباشرة (الهند - باكستان) اغتصبت الأغلبية الهندوسية المساجد والزوايا التي تركها المسلمون بسبب هجرتهم إلى باكستان ، وتحولت هذه المساجد إلى معابد ومتاجر وحظائر للمواشي وحانات للرقص وشرب الخمر والدعارة الجماعية.

بل إن المساجد التي لم تسلم طواعية من هذا الدنس حيث قامت القوات الهندوسية باقتحامها بالقوة، تحت تهديد السلاح تساندتهم في ذلك القوانين والمحاكم، والتلويح بأن هناك وثائق تاريخية تؤكد أن المساجد الإسلامية أقيمت منذ قرون علي أنقاض المعابد الهندوسية. واعترف بذلك صراحة المستر "كملاپتي تريباهن" رئيس المؤتمر الهندوسي بالنيابة في اللقاء الصحفي الذي أجرته معه مجلة (يوب أندريا) الشهرية في عددها الصادر في سبتمبر (١٩٨٦م) وأعرب عن رأيه حول الاضطرابات الدامية التي تقع في الهند من حين لآخر بقوله : " إن قلب المسلم الهندي معلق بمكة والمدينة ، ولم يندمج بعد في الحضارة المحلية ، أي الوثنية ، وهو سبب مباشر للتوتر الشديد بين المسلمين والهندوس ، والمثال علي ذلك المسجد البابري الذي يقولون : إنه كان في الأصل معبداً هندوكياً ومستقط رأس الإله "راما" منذ آلاف السنين".

ثالثاً: تشجيع المنظمات المتطرفة ضد المسلمين :

تعد منظمة (شيوسينا) أعنف المنظمات المتطرفة في الهند، ويذكر أنها كانت وراء هدم المسجد (البابري) بجانب حزب (مهاراتيا) الحاكم عام (١٩٩٢م) ، ويقول رئيسها في أعقاب هدم أجزاء كبيرة من المسجد (البابري) : "إن معنويتنا مرتفعة جداً ، نحن حاصلون على التأييد العام من الهنادك وهدفنا الوحيد هو صيانة الديانة الهندوكية ، من الإسلاميين" وقد استغلت هذه المنظمة قيام بعض المسلمين بذبح بقرة - (إله الهندوس المقدس) وكان هذا بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير^(٢٠) ، فتوجهت جموع كثيرة من الهنادك إلى مدينة (أجودھيا) حيث هدموا أجزاءً من سور المسجد وألحقوا الأضرار بقبابه ، وقامت الحكومة الهندوسية بإصلاح بعض الأجزاء التي أصابها الضرر حتي لا يثار المسلمون في العالم العربي الإسلامي ضد مصالح الهند.

ولم تكتف هذه المنظمة عند هذا الحد ، بل قامت بوضع تمثال للإله (بودا) داخل المسجد وطلبت من المحكمة السماح للهندوس بممارسة عبادة بودا داخل المسجد

البايري ، وتم إغلاق المسجد والتمثال بداخله كما كشفت منظمة (المجلس الهندوسي العالمي) عن خطة لهدم (٣٦٠٠ مسجد) أثري في جميع أنحاء الهند ، نفذت من هذا العدد الآن حوالي (١٢٣ مسجدا) ^(٢١) في سنوات قليلة ، أما جماعة (أر.أر.إس) الهندية المتطرفة والتي تعمل ضد قوات المجاهدين في كشمير .

فقد حددت لنفسها أهدافا تسعى من ورائها للتخلص من المسلمين في هذا الإقليم هي في مجملها مجموعة نصائح تقدمها الجماعة لمن ينتمون إليها لتحقيق الهدف الأكبر من وراء هذه السياسة، تقول الوثيقة ^(٢٢) : "أذهبوا يوميا إلى المعبد صباحا ومساء أينما كنتم لتلقي التعليمات الجديدة ، وشيدوا معابدكم في منازلكم حتي تكون في مترلة قريبة من (الإله) واعملوا على قدر طاعتكم على إغراق المسلمين في إدمان الخمر والمخدرات، وكونوا على صلة حميمة وقوية بالمسلمين لتمكنوا من تفريق وحدتهم، وعند العمل لدى أو مع المسلمين اجعلوا الغش شعاركم والفتنة أساس عملكم، وخلال أعمال العنف والشغب احرسوا معابدكم ودمروا ممتلكات المسلمين ، وخلال عملكم في منازل المسلمين ، حاولوا إثارة النساء المسلمات، وبالتالي جعلهن رغبات لكم ، الأمر الذي يعطيكم الفرصة لخلق جنين هندوسي في أرحام المسلمات ، وحاولوا إصابة أجنة المسلمات الحوامل من غيركم بالعاهات المختلفة حتى يقل عددهم " ^(٢٣) .

والملاحظ أن هذه الوثيقة تتشابه إلى حد كبير مع خطة الصرب المعروفة بـ (إكليل الجبل) ، للتعامل مع المسلمين والمسلمات البوسنيات اللاتي وقعن في أسر الجنود الصرب، كما تقترب في مضمونها من بروتوكولات حكماء صهيون ، وكأن الحرب على الإسلام دائما ما تبدأ بالاستدراج في الشهوات ثم تدمر كل ما هو إسلامي، مروراً باغتصاب المسلمات وإنجاب الجنين غير المسلم ليزيد عدد الهندوس، أو أعداء الإسلام.

رابعا: فرض اللغة الهندية على المسلمين بالقوة :

حاولت الحكومة الهندية، تساندها في ذلك الأحزاب السياسية المتطرفة، فرض اللغة الهندية على المسلمين ، مع أن الهند تضم لغات عديدة ، منها سبع معترف بها رسميا في الدستور الهندي ، كما لم تعترف الحكومة الهندية حتى الآن (باللغة الأردنية) التي يتحدث بها غالبية المسلمين، ورغم ذلك حاولت طمس معالمها في المدارس والجامعات، باعتبارها اللغة الأقرب للمسلمين في الهند منذ مئات السنين.

خامساً : تقسيم الهند على أساس ديني:

الثابت تاريخياً أن المسلمين في الهند لم يكونوا في يوم من الأيام معزولين عن العالم، رغم الحصار المفروض عليهم من قبل الهندوس، إلا أنهم - وعلى مدار التاريخ - يظلون مدينين للإسلام بتقدمهم، وحضارتهم فقد أيدت الطوائف الإسلامية في الهند استقلال الشعوب الإسلامية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ومبادئ " ويلسون " التي نادى بحرية الشعوب واستقلالها .

ومن أبرز ما ذكر في هذا المحور أنه عند نفى الزعيم المصري " أحمد عرابي " لجزيرة (سيلان) ذهب العديد من مسلمي الهند إليه يسألونه عن أحوال المسلمين في مصر والسودان، والخلافة العثمانية، كما ندد مسلمو الهند باحتلال إيطاليا للجماهيرية الليبية، وجمعوا مسلمي ليبيا التبرعات والمعونات لمساعدتهم في مقاومة الاحتلال بل كانوا أكثر استياءً عندما قام " كمال الدين أتاتورك " بإلغاء الخلافة الإسلامية، وإحلال المبادئ العلمانية بدلاً منها، وكذلك طافت المظاهرات شوارع الهند احتجاجاً على موقف الإنجليز من الدولة العثمانية، ومحاولات تقسيم الأراضي العثمانية على الدول الاستعمارية الكبرى مثل : (فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا...) .

وفي الشأن الهندي حاول المسلمون أن يوجدوا لهم كياناً مستقلاً عن المؤتمر الوطني الهندي الذي تمثله الأغلبية الهندوسية، وشرعوا في إقامة حزب سياسي إسلامي " الرابطة الإسلامية " في مدينة (لكنؤ) (١٩٠١م)^(٢٤) إلا أن الهنود استطاعوا أن يقضوا على عناصره المؤثرة وهو في مرحلة المهد. إلا أن ذلك لم يمنعهم من تكرار المحاولة مرة أخرى حتى أصبح كياناً فعلياً داخل مجتمع المسلمين في شبه القارة الهندية.

وحاول " محمد علي جناح " التوفيق بين حزب الرابطة الإسلامية، والمؤتمر الوطني الهندي ونجح في ذلك، وتشير بعض المصادر أن الإنجليز وقع اختيارهم على " محمد علي جناح " لرئاسة الحزب الإسلامي نظراً لولائه الكبير لهم، وساندوه على الجانب المادي والمعنوي، وكافأته إنجلترا بأن قامت بتقسيم البنغال بين المسلمين والهندوس، الأمر الذي اعتبره المسلمون الخطوة الأولى لتكوين دولة إسلامية كبرى في الهند، ويتولى إدارة هذه المنطقة حزب الرابطة الإسلامية الذي أعلن من البداية عن مبادئه التي على رأسها حماية حقوق المسلمين ودفع الظلم عنهم، وتضييق الفجوة بين الإنجليز والمسلمين، والتخلي عن طابع المقاومة التي تسبب للإنجليز الكثير من الحرج في بعض الولايات الهندية، بجانب

فشل إنجلترا في السيطرة الكاملة على كافة مناطق شبه القارة الهندية عدا المناطق التي تمر بها تجارتها، ومصالحها في المنطقة واستمر الصراع قائماً بين المؤتمر الوطني الهندي، وحزب الرابطة الإسلامية حول ضرورة تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين، الأولى للهندوس والثانية للمسلمين .

ورغم معارضة "غاندي" لكل ما يتم من إجراءات إلا أن تداعيات الحرب العالمية الثانية فرضت نفسها بقوة على الوضع في شبه القارة الهندية وكان من أهدافها إقرار فكرة تقسيم الهند لدولتين، مع أن محاولات الانفصال جاءت في البداية على يد الشاعر "محمد إقبال" (١٩٣٧م)، الذي كان صاحب الدعوة لاجتماع الرابطة الإسلامية في كراتشي وعلى رأسها "محمد علي جناح" والذي كان من توصياته إقامة دولة مستقلة للمسلمين في شبه القارة الهندية، وأيدت إنجلترا فكرة التقسيم وتم تقسيم الهند إلى دولتين (هندوستان، وباكستان) عام (١٩٤٧م) .

كما تم تقسيم باكستان ذاتها عام (١٩٧٤م) إلى : (باكستان وبنجلاديش) ويعد مشروع إقامة دولة للمسلمين في الهند فكرة سبق وأن توصل إليها "محمد علي جناح" بعد سلسلة الاعتداءات والاضغاث التي كان يتعرض لها المسلمون في الهند من بعض الطوائف الهندوسية تلك التي لا ترغب في أن يتعايش معها دين آخر، ينتقد ما يمارسونه من طقوس وعبادات.

بدايات الصراع بين الهند وباكستان :

يرجع العداء بين الهند وباكستان إلى زمن تقسيم مستعمرة الهند الإنجليزية إلى دولتين هما الهند وباكستان كما أشرنا في السابق عام (١٩٤٧م)، وأن هذا التقسيم لم يحظ بالتأييد الكامل من جانب الهنود، وانطلقوا يعملون على إفشال هذا التقسيم تحت زعم أن التراب الهندي مقدس، ولا يتصور أن يكون هناك دولة مسلمة على تراب هذه البقعة الطاهرة.

ودخلت الدولتان في صراعات وحروب تحركت فيها قوات البلدين على حدود الدولتين بشأن إقليم كشمير ذات الأغلبية المسلمة، فالهند تدعى أحقيتها في ضم الإقليم، وكذلك باكستان تدعى نفس الحق لها، وتدخلت الأمم المتحدة لتهدئة الأوضاع بين البلدين وتم عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار عام (١٩٤٩م) وعلى الرغم من أهمية هذه

الاتفاقية إلا أن الصراع عاد مرة أخرى ليأخذ أعنف أشكاله في عام (١٩٧١م) عندما اقتحمت الدبابات الهندية الأراضي الباكستانية وانتصرت على باكستان وبالتالي عندما قام حزب المقاتلين البنغاليين بالقتال من أجل استقلال شرق باكستان ساعدتهم الهند ودعمتهم بالقوات التي يحتاجون إليها وأعلنت بقوة السلاح استقلال بنجلاديش عن باكستان وقد لجأت " أنديرا غاندي " رئيسة وزراء الهند آنذاك إلى تكريس الشعور الهندوسي لدى الهنود بحق الأغلبية الهندوسية في بعض القضايا منها قضية حظر ذبح الأبقار (٢٥) .

و لم يختلف عنها في هذه السياسة ابنها " راجيف غاندي " الذي أعاد فتح ملف المسجد البابري و غرض الطرف عن قيام المتطرفين الهندوس بدم المسجد لإقامة معبد للإله (رام) على أنقاضه ، وأشار إلى أن المسلمين ليس لهم أية حقوق على أرض الهند، وكان من أبرز ما حملته الصراع بين الهند وباكستان من تداعيات ظهور ما يعرف بالقنبلة الذرية، واستخدام السلاح النووي من إحدى الدولتين ضد الأخرى، الأمر الذي يدفع بمنطقة آسيا إلى حافة الهاوية وخاصة على مستوى التحالفات الدولية مع إحدى الدولتين، وتوصيف القنبلة النووية الباكستانية بأهما : " القنبلة الإسلامية " وأن هذا التوصيف بالطبع له مغزاه الأيديولوجي من قبل الجماعات الهندوسية واليهودية المتطرفة، وأن ظهور مثل هذه النوعية من الأسلحة من شأنه أن يعيد للأذهان رغبة المسلمين في نشر الإسلام بالسلاح، كما يصورها الإعلام اليهودي.

وفي عام (١٩٧٤م) أجرت الهند أول تجربة نووية لها، بدعم من الصين التي أشارت إلى أهمية امتلاك الهند للسلاح النووي لمواجهة باكستان المسلمة، والتي تتطلع هي الأخرى لامتلاك السلاح النووي وأحدثت هذه التجارب قلقاً شديداً لباكستان من امتلاك جارقتها التي في نزاع معها، لمثل هذه النوعية من الأسلحة، وعلق وزير الخارجية الباكستاني " ذو الفقار علي بوتو " أنه: " إذا قامت الهند بصنع القنبلة النووية، سنقوم نحن أيضا بتصنيع القنبلة النووية مباشرة حتى لو اضطررنا إلى أن نمتنع عن الطعام ونأكل من حشائش الأرض " .

وفي مايو (١٩٧٤م) قامت الهند بتفجير أول قنبلة نووية لها وتحركت القيادات الباكستانية وطالبت بالدخول في تحالف عسكري مع الولايات المتحدة، إلا أن الولايات

المتحدة رفضت العرض تحت زعم أنه ليس لها مصلحة في هذه المنطقة، ثم لجأت بعد فشل الاتفاق مع الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة وذلك لإصدار قرار يجعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكن الأمم المتحدة لم تستطع عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن تمرير هذا المطلب، وعندما لم يتوصل " ذو الفقار علي بوتو " إلى وقف التسليح النووي الهندي أعلن أنه ليس أمامه إلا خيار واحد فقط ، وهو المواجهة وقبول التحدي الهندي، وقال : إن باكستان ليس أمامها الآن إلا صنع القنبلة النووية لوقف التهديدات الهندية لها، ووقف نفوذها في إقليم كشمير الذي يتمتع بأغلبية مسلمة، وأنه حق من حقوق باكستان (٢٦) .

وفي عام (١٩٦٥م) أعلنت باكستان أنها تمتلك الماء الخفيف من نوعية " بار " المعروف باسم ماء حمام السباحة من أجل الأغراض العلمية، وحصلت عليه آنذاك من الولايات المتحدة، وتمكنت الحكومة الباكستانية من إجراء تعاقدات مع شركة الكهرباء العامة الكندية بموجبه تقوم الشركة ببناء محطة نووية في مدينة "كراتشي " (١٩٧٢م) ثم محطة أخرى في "شاسما" بمقاطعة "مينافالي" على أن يتم نقل إنتاجه بواسطة فرنسا.

إلا أن الولايات المتحدة استطاعت التدخل ومارست ضغوطا على فرنسا حتى سحبت عقد توريد المواد النووية والذي كان قد تم الاتفاق عليه بين الحكومة الباكستانية والفرنسية وتم تعديل صيغة الاتفاق لتصبح مساعدة فنية في مجال التقنية التكنولوجية، وهذه الصيغة تضمن عدم قدرة المشروع على إنتاج أسلحة قادرة على استيعاب البلوتونيوم، أو أسلحة الدمار الشامل (٢٧) عندئذ قررت باكستان بناء معمل على أرضها لفصل اليورانيوم في كاهوتا في يوليو (١٩٧٦م) بعد أن ألغت ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة تعاقداتها السابقة مع الحكومة الباكستانية في هذا الشأن وعلى يد كفاءات علمية من أبناء باكستان الذين درسوا العلوم النووية في أوروبا، وفي أعرق جامعاتها، ورفضت باكستان أية مساعدات أجنبية لتطوير برنامجها النووي، وهددت الولايات المتحدة باكستان من المضي في تطوير برنامجها النووي، وقطعت كل العلاقات مع باكستان حتى في مجال التنمية والمجال العسكري والمساعدات البحثية والإنسانية، وكذلك قطع المعونة الخارجية لباكستان حيث جاء على لسان السيناتور الأمريكي (سمنحتوب) أبرز أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي قوله : " لن تدفع

الولايات المتحدة أية معونات اقتصادية إلى بلد يقوم بالاستعدادات لبناء مواقع نووية بدون أن يضعها تحت الرقابة الدولية".

وقد جاءت هذه اللهجة الحادة ضد المشروع الباكستاني في أعقاب البيان الذي أذاعته محطة الـ "بي. بي. سي" البريطانية بأن باكستان تسعى لإقامة المشروع رقم (٧٠٦) والمعروف بالقنبلة الإسلامية وهذا المشروع يعد خطراً محققاً على الدول المجاورة بما فيها الدول الصديقة لأوروبا والولايات المتحدة، إلا أن النظرة الأمريكية تغيرت فجأة بمجرد إعلان الاتحاد السوفيتي رغبته في ضم أفغانستان حيث أسرعت الولايات المتحدة وقامت بمنح باكستان ما قيمته (٣,٢) مليار دولار معونة عاجلة لباكستان بشرط أن تقوم باكستان بمقاومة التواجد السوفيتي في أفغانستان وألا تحاول باكستان بيع أو تقديم الأسلحة النووية لأي دولة إسلامية أخرى، وخاصة (إيران، والعراق).

وفاجأت الهند العالم بتجارها النووية الناجحة في مايو (١٩٩٨م) لتثبت للعالم ولباكستان قدرتها النووية، وكانت المفاجأة الأكبر أن ترد باكستان بـ (٦) تجارب نووية ناجحة من مفاعلها بعد أيام قليلة من التجارب الهندية، أي في نفس الشهر الذي أقامت فيه الهند تجاربها، وأعلنت باكستان انضمامها إلى النادي النووي في سنة (١٩٩٨م). وعندئذ اضطرت الولايات المتحدة للقبول بهذا الوضع الاستراتيجي الجديد في ضوء تفهمها للاحتياجات الأمنية للطرفين، الهند وباكستان مع تعهد الدولتين بالتوقف عن تطوير برنامجهما النووي والامتناع عن بيع أية أسلحة نووية إلى دول مجاورة (٢٨).

ونظراً لامتلاك باكستان لنفس القدرات النووية الهندية قامت "سونيا غاندي" بالاعتذار للمسلمين عندما قامت بمجموعات هندوسية متطرفة بالاعتداء على الأماكن المقدسة في الهند سنة (١٩٩٨م)، إلا أن لقاء رئيس الوزراء الهندي "فاجبائي" مع "نواز شريف" سنة (١٩٩٩م) على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وقاما بإصدار قرار مشترك لتهدئة الأوضاع بين البلدين أو ما يعرف بإعلان لاهور في فبراير سنة (١٩٩٩م) حيث لم تضع هذه اللقاءات قضية كشمير موضع تفاوض بينهما.

والواضح أن هدوء الأوضاع في الهند ليس معناه أن هناك هدوءاً ماثلاً في إقليم كشمير الذي تحتله الهند، وتقول باكستان : إنه ضمن الولايات التابعة لها، حيث أدت الأحداث العنيفة داخل إقليم كشمير إلى حدوث صراعات داخلية بين الحكومة الهندية والأقلية المسلمة بالهند وكان ذلك مؤشراً لبعض الأحداث قبل أحداث كارجيل سنة (١٩٩٩م) ثم حادث البرلمان الهندي في ديسمبر سنة (٢٠٠١م) بعد شهرين من أحداث سبتمبر بالولايات المتحدة ثم أحداث جامو في ١٤ مايو سنة (٢٠٠٢م) وأخيراً أحداث "جوجارات"، ولكن السؤال: ماذا حدث في جوجارات؟

أحداث جوجارات وأحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م) :

في فبراير سنة (٢٠٠٢م) وقعت أحداث جوجارات - وهي إحدى الولايات الهندية وبها نسبة مسلمين قليلة ويعاني المسلمون فيها من الاضطهاد والعنف من قبل الطوائف الهندوسية، ونظراً لعداوة ما حدث في هذه الولاية للمسلمين أصدرت منظمات حقوق الإنسان على مستوى العالم بيانات إدانة للحكومة الهندية واتهامها بأنها كانت وراء قتل وإبادة أكثر من (٢٠٠٠) مسلم في هذه الولاية على يد المتطرفين الهندوس، الغريب أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أصدرت قرار إدانة لما قامت به قوات الشرطة الهندية في جوجارات ، وقال المسؤول عن اللجنة للصحافيا في جوجارات : "ليست لدينا أوامر بإنقاذكم".

وكشفت الأحداث عن عمق الأزمة التي تعترى العلاقة بين طوائف المجتمع في الهند، وفي تقرير مراقبة حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والصادر في ٣٠ أبريل (٢٠٠٢م) أشار التقرير إلى تزايد موجة العنف من جانب الهندوس ضد الأقلية المسلمة في جوجارات ، مما أدى إلى سقوط ما يقرب من ألفي مسلم وتشريد عشرات الآلاف وتجريدهم من ممتلكاتهم وانتشرت أعمال السلب والنهب وحرق المنازل والمحلات التي تتبع المسلمين، ووصل الأمر بهذه الجماعات إلى الاعتداء على المساجد وتعرضت الفتيات والنساء المسلمات للاغتصاب وانتهاك العرض، بل لقد حفرت قبوراً جماعية في الصحراء ووضع فيها العشرات من المشايخ والأئمة المسلمين وهم أحياء ثم أهالوا عليهم التراب حتى لا يحاولوا الخروج من هذه الحفرة مرة أخرى على الرغم من أنهم موثقو الأيدي والقدمين معا .

وقد أدان التقرير المجلس الهندوسي العالمي، ومنظمة "ياجرانج دال"، ومنظمة راشتر ياسويامسيفاك سنج" أي أسرة المنظمات القومية الهندوسية تواطؤ رجال الشرطة والجيش في هذه الأحداث بالتنسيق مع حزب "بهاراتيا جانانا".

وقد أثارت أحداث العنف التي شهدتها جوجارات موجة من الغضب والاستنكار على الصعيد القومي والعالمي وأدانتها بشدة الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيس الوزراء الهندي والمجتمع المدني بوجه عام، وقد حثت منظمة مراقبة حقوق الإنسان المجتمع الدولي على ممارسة ضغوط على الحكومة الهندية لحملها على الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدستوري الهندي.

ونقلت منظمة حقوق الإنسان على لسان شهود العيان بعض وقائع هذه الأحداث حيث ذكروا أن الشرطة كانت مع المتطرفين الهندوس، وراحوا يفتشون بيوت المسلمين ويضرمون فيها النيران ويشعلون فيها الحرائق، كما قام رجال الشرطة بإطلاق النار على الأطفال والشباب من أبناء المسلمين، وكان الهندوس المعتدون يضعون على رأسهم إشارات قماش مكتوب عليها عبارة "بهاي سري رام"، ومعناها باللغة العربية: "المجد للإله رام" ومن أجل هذا الإله المزعوم حاولت المنظمات الهندوسية هدم المسجد البايري، في محاولة لاستبدال المسجد بمعبد يتعبد فيه الهندوس للإله رام، مع كثرة التماثيل البوذية التي توضع داخل وخارج المسجد.

وفي تقرير آخر نشرته مجلة "التام الأمريكية" في مارس (٢٠٠٢م) حول الأحداث التي تجرى في جوجارات، وأعمال العنف والاضطهاد والتي يمارسها الجنود والمواطنون الهندوس ضد كل من هو مسلم، ويدين بعقيدة الإسلام؛ ونقلت المجلة قول إحدى الفتيات المسلمات قولها: إن الهندوس لا يفتصبون من هم على مذهبهم وعقيدتهم لأن العلاقات بينهم مباحة ولا حرج فيها وإنما يفضلون اصطبياد الفتيات المسلمات واغتصابهن، تحت زعم أن المسلمات يتميزن بالعفة والطهارة والشرف، فضلاً عن كونهن أبكاراً لم يتزوجن بعد؛ ولا يمارسن الرذيلة، والعلاقات الجنسية عند المسلمين عادة ما تأخذ طريقاً شرعياً يعرف بالزواج الإسلامي ويمنع الإسلام أي علاقات تتم خارج هذا الإطار.

كما نقلت المجلة قول بعض الذين اتهموا باغتصاب الفتيات المسلمات قولهم: "لقد فعلنا هذا بأنفسنا"، في حين أشار أحدهم الذي قتل تسعة من المسلمين وهم يؤدون

صلاة العشاء : "لقد كنت آخذ الثأر لجميع الهندوس عندما أقدمت على هذا العمل" ويقول هندوسي ثالث- وهو صبي لم يتجاوز الـ (١٣) عاما تقريبا : لقد رأيت أفرادا من الشرطة الهندية ومعهم بعض الرجال الهندوس يقتحمون منزلا لأحد قيادات حزب المؤتمر الوطني الهندي وهو مسلم في منطقة " أحمد آباد " ، وقام بعض أفراد الشرطة بتجريد بناته من ثيابهن واعتصبوهن أمام عينيه، ثم تركوا المنزل بعد تنفيذ جريمتهم البشعة وهم في نشوة وسعادة مما فعلوه.

وأشار تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى قول "محمد سليم" ؛ وهو مواطن بسيط من بلدة أحمد آباد وأحد الذين تجرعوا مرارة ما حدث في جوجارات يقول: "لقد قتل الجنود الهنود (١٩) من أفراد عائلتي منهم زوجتي وأخي وابني واثنان من زوجات أبنائي وزوجة ابن أخي وغيرهم، وقد عثرنا على أربع عشرة جثة فقط، ولا تزال خمس مفقودة، وقد تم دفن هذه الجثث الـ (١٤) في مقبرة جماعية بالقرب من مخيم داريا خان، وأضاف بأنه عثر على (٦٢٠) جثة أخرى ولا تظهر لها أي ملامح ، فجث كثيرة بدون رأس، وإن وجدت الرأس فهي مشوهة، وبعضها تم حرقه عمدا".

وتكشف الأحداث بكل تفاصيلها عن تورط الحكومة الهندية فيما حدث من أعمال عنف وإبادة ضد التجمعات المسلمة في جوجارات، فضلا عن تواطؤ أجهزة الأمن التي لم تتحرك بعد علمها بما يحدث من عنف ضد المسلمين في الولاية ولا يختلف موقف الحكومة الهندية عن موقف حاكم الولاية الذي ينتمي لحزب بهارتيا جاناتا ؛ ويؤكد ذلك رفض البرلمان الهندي مطالبة أحد نوابه بضرورة محاكمة حاكم ولاية جوجارات واتهامه بأن سلبته هي التي دفعت بالأزمة إلى هذه الحدة والعنف، ورفض رئيس وزراء الهند " فاجبائي " هذا الاتهام وقال: " لا يمكن تحويل أحد للتحقيق بسبب ما يقوم به من أعمال عنف ضد المسلمين ، وأن المسلمين لا يرغبون في العيش بسلام على أرض الهند، وأهم يستخدمون الإرهاب ضد أصحاب الديانات والمعتقدات المنافسة للإسلام، واستشهد " فاجبائي " بما حدث من جماعة أسامة بن لادن أو ما يعرف بتنظيم القاعدة الإسلامي ضد الولايات المتحدة في (١١ سبتمبر ٢٠٠١م) ، ومع أنه أسرع وتراجع عن تصريحاته ، إلا أنها كانت تصريحات علنية عبر شاشات التليفزيون الهندي، والتصريحات لا تختلف كثيرا عما يحدث على أرض الواقع في الهند .

ومع أن الحكومة الهندية ربما لا يعينها نشر الديانة الهندوسية بأكثر ما يعينها تثبيت أسلوب حكمها لمدة زمنية أطول بالهند، واتفاق الاتجاه المتطرف الهندوسي مع توجهات الحكومة الهندية في الرغبة في هدم المسجد البابري أحد أبرز المعالم الإسلامية في الهند عام (١٩٩٢م) ، قد يزيد من صعوبة التوصل إلى صيغة تفاهم واضحة مع حكومة باكستان ويعود ملف المسجد البابري ومعبد الإله رام إلى عام (١٩٤٩م) عندما صدق القاضي الذي ينظر القضية بإصدار حكم في القضية في ولاية "أويديا" بدخول المسجد البابري ووضع تماثيل للإله رام ولكن الرئيس الهندي "نخرو" آنذاك شعر بأن هذا الإجراء من شأنه أن يعكس صفو العلاقات الهندية مع العرب وخصوصاً "الرئيس جمال عبد الناصر" وتم التراجع عن تنفيذ الحكم ، فنار بعض الهندوس وأعلنوا عن استيائهم من عدم رغبة "نخرو" في تنفيذ الحكم، فأمر "نخرو" بإغلاق المسجد وظل مغلقاً حتى عام (١٩٨٣م) ، ولم يُعد فتح الملف مرة أخرى إلا عندما أصدر المجلس الهندوسي العالمي فتوى تدعو الهندوس إلى سرعة إقامة معبد للإله رام على أنقاض المسجد البابري، وبلغت المصادمات أعنف حالاتها عام (١٩٩٢م) عندما اقتحمته جماعات هندوسية وتسلقوا جدرانها وشرعوا في تدمير مآذنته وتخريبه من الداخل ، وأوقدوا النار في المنبر والسجاد، ثم ملؤوا المسجد بتماثيل للإله رام المقدس لدى الهندوس ، وظلت هذه القضية تلقي بتداعياتها على العلاقات بين مسلمي الهند والحكومة الهندية حتى جاءت أحداث جوجارات لتفتح ملف العداء الهندوسي للمسلمين من جديد .

ومع تزايد الصراع بين المسلمين والهندوس في الهند، إلا أن الحكومة الهندية استطاعت في بعض مراحلها أن تصفى أجواء العلاقات المتوترة بين المسلمين بالهند والجماعات الهندوسية المتطرفة ، إلا أن الأفكار المتطرفة التي تنادي بضرورة تحويل ما يقرب من (١٧٠) مليون مسلم الذين يعيشون بالهند إلى الديانة الهندوسية ما تزال تسيطر على أفكار البعض من شباب الهند ، وبالتالي فقد تعرض "نخرو ، وغاندي" لحملة نقد واسعة عبر العديد من الكتابات الثقافية في الهند على اعتبار أنهما كانا من دعاة الوفاق والصداقة بين الشعوب العربية والإسلامية والهند ، وأنهما طالبا بضرورة وقف العنف بين الجانبين ، إلا أن المشكلة في المسجد البابري هي اعتقاد العديد من مثقفي الهند ورجالات الدين بها (الهندوس) بأن المسجد أقيم فوق معبد الإله المقدس رام وربما كان الدافع وراء هذه الأفكار بصورة أوضح ظهور جماعة جديدة تدعو

لنفس الأفكار وهي جماعة (الهند وتفا) التي تنادى بالتفوق الهندوسي وتنكر أية حقوق للأقليات الدينية الأخرى ، ويعتقدون أن هندوستان هي أرض الهند ، والأرض التي تزدهر عليها أمة الهندوس وحدها ، ثم أكدوا أن على الجماعات غير الهندوسية - وخاصة المسلمين - أن تعتنق ثقافة البلد، ولغته ، وألا تشتغل بشيء سوى تمجيد الثقافة الهندوسية ، وتتخلى عن هويتها الخاصة ، وتذوب في الجنس الهندوسي ، وبالتالي فإن غير الهندوس ليس لهم الحق في أية مزايا في المجتمع الهندي (٢٩) .

تداعيات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

على مسلمي الهند الإسلامية

تبدو العلاقات بين الهند والولايات المتحدة جيدة على طول الخط ، بيد أنه لم تكن العلاقة بين باكستان والولايات المتحدة جيدة في كل الأحوال ؛ ورغم أن باكستان كانت قد سخرت أراضيها للولايات المتحدة والتي استهدفت طرد الاتحاد السوفيتي الذي غزا أفغانستان المجاورة، ومحاربة الشيوعية في الفترة من (١٩٧٩م) وحتى عام (١٩٨٩م) ، ثم تسخير مجالها الجوي والأرضي للهجوم على أفغانستان أيضا ولكن تحت مسمى قوى التحالف ومحاربة الإرهاب ، وجاءت الاتهامات لباكستان عبر ثلاثة محاور:

إنها تحكم بأمر الحاكم العسكري ، وليس على أساس ديمقراطي، وترفض التوقف عن الاستمرار في برنامجها النووي وتدعم عناصر من تنظيم القاعدة في كشمير المسلمة.

ويبدو أن التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان والهند لا يخرج عن أحد الثلاثة عناصر السابق الإشارة إليها، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة ، أعلنت واشنطن حربها على الإرهاب ، وأعلنت صراحة أن أفغانستان هي المأوى الأول لتنظيم القاعدة المتهم بأنه وراء هذه التفجيرات التي أفزعت العالم كله من الإسلام، واستطاعت باكستان أن تكون الحليف الأقرب للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب في أفغانستان على الرغم من المعارضة الداخلية التي شهدتها مدن باكستان، إلا أن الرئيس الباكستاني "برفيز مشرف" كان يرى في الولايات المتحدة طوق النجاة من أزماته الداخلية، والسعى نحو الحصول على تأييد ضمني من الولايات المتحدة لباكستان في موقفها من قضية كشمير من ناحية، والتسليح النووي الباكستاني من ناحية أخرى ، فضلا عن رغبة الرئيس الباكستاني بأن يحصل على تأييد آخر من الولايات المتحدة وهو الاعتراف به رئيساً شرعياً لبلاده، في ظل معارضة بعض الجماعات الباكستانية بما فيها الجماعات الإسلامية هناك والتي ترفض سياسات "مشرف" على المستوى الداخلي وكذلك على المستوى الخارجي.

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتفتح الآمال أمام عشرات القضايا التي تواجه الرئيس "مشرف" ، ولا يستطيع أن يجد لها حلولا ترضى كل الأطراف والجماعات في باكستان، فلم يعترض على فتح المجال للجوى أمام المقاتلات الأمريكية، كما سمح لقوات الماريتز الأمريكية بالتوغل في الأراضي الباكستانية لملاحقة فلول تنظيم القاعدة وطالبان عبر الحدود الأفغانية الباكستانية، الأمر الذي أزعج الهند، من أن ذلك قد يكون مؤشرا لتأييد الولايات المتحدة لباكستان في قضيتي التسليح وكشمير.

كما زاد الرئيس "مشرف" من إعلان ولائه للولايات المتحدة بمجرد الإعلان عن مقتل الصحفي الأمريكي بباكستان واختطافه على يد جماعة من الجماعات الإسلامية بها ، وأعلن الحرب ضد الإرهاب الداخلي، واعتقل المئات من شباب الجماعات الباكستانية فيما يزيد علي (٣٠٠٠) شاب تحت زعم أنهم وراء قتل الصحفي الأمريكي الذي كان موجودا لتغطية أحداث الحرب علي أفغانستان ، كما قام "مشرف" بإغلاق (٥٠٠) جمعية ومؤسسة إسلامية خيرية وجمد أرصدها بالبنوك والمصارف، وأصدر أوامره بالقبض علي أئمة وشيوخ المساجد، وأقر مواداً دراسية جديدة، مضمونها يدعو إلي المحبة والإخاء، وحقوق الإنسان، وفق قوانين ومبادئ وقيم ليس الإسلام طرفا فيها، وإنما هي مبادئ عامة، وتشجيعا على هذه السياسة سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بدخول المنسوجات الباكستانية الأسواق الأمريكية لتحسين المستوي الاقتصادي لباكستان.

إلا أن الرئيس الباكستاني "مشرف" ومع قائمة التنازلات التي قدمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب والتوغل داخل الأراضي الباكستانية عبر حدودها مع أفغانستان واعتقال العديد من العناصر الإسلامية في إسلام آباد وكراشي علي الرغم من الاستياء الشعبي في الشارع الباكستاني من القرارات الرئاسية، فوجئ الرئيس الباكستاني في أثناء زيارته لواشنطن عقب انتهاء الحرب في أفغانستان في فبراير (٢٠٠٢م) بأن الولايات المتحدة لم تكن صادقة في وعودها معه، فقد اعترفت به كرئيس شرعي لباكستان ثم قامت بإسقاط بعض ديون بلاده لدي الولايات المتحدة، حيث تم إسقاط مليار دولار فقط من إجمالي (٢,٩) مليار دولار^(٢٠) .

هذا بجانب أن المساندة الأمريكية لمطالب باكستان والتي تخص إقليم كشمير تراجعت بعد نهاية الحرب ، إذ إن العلاقة بينها وبين الهند- العدو التقليدي لباكستان- ما تزال قائمة ، كما لم تتأثر علاقة الولايات المتحدة بالهند بمجرد التنازلات التي قدمتها باكستان للولايات المتحدة أثناء حربها ضد طالبان وتنظيم القاعدة ، وعقب الرئيس الأمريكي علي ذلك بقوله : إن الرئيس الباكستاني ما يزال يدعم العناصر الإسلامية المتطرفة في إقليم كشمير ، وأن هذه الجماعات تكاد تكون السبب المباشر في توتر العلاقات بين الدولتين الشقيقتين الهند وباكستان، وطلبت الهند من الولايات المتحدة ممارسة ضغوط أكبر على حكومة باكستان لوقف دعم باكستان للمقاتلين بإقليم كشمير .

وفي مايو ويونيو (٢٠٠٢م) تجددت أعمال العنف في كشمير وتساعد الموقف علي مستوى المواجهة العسكرية ، وكان الرئيس الباكستاني "مشرف" ينتظر دعمًا أمريكيًا له في هذه الأزمة ، مقابل التسهيلات التي قدمتها باكستان للولايات المتحدة في حربها ضد طالبان وتنظيم القاعدة ، وما قامت به هو المطالبة بضرورة تسوية الأزمة سلميا وأن هذا لن يكون إلا من خلال وقف باكستان دعمها للإسلاميين في كشمير ، ومنع عمليات التسلل التي تحميها القوات الباكستانية في الإقليم .

وتوقف الدور الأمريكي في هذه الأزمة عند إرسال وزير الدفاع "رونالد رامسفيلد" الذي أشار صراحة أنه لم يأت للمنطقة من أجل تسوية قضية إقليم كشمير ، وإنما لوقف حدة التوتر بين الهند وباكستان ، وتصفية الأجواء لمنع حدوث حرب نووية بين البلدين يكون ضحيتها أكثر من (٢٠) مليون نسمة ونجح "رامسفيلد" في أخذ تصريح علي من الرئيس الباكستاني بمنع تسلل أي عناصر باكستانية داخل إقليم كشمير في حين رفض "فاجباني" رئيس وزراء الهند سحب قواته المحتشدة علي الحدود مع باكستان، بيد أن الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي حققت أغراضها وذلك باستمرار الرئيس "مشرف" في صراعاته الداخلية مع شعبه ومع ذلك فهو مستمر في تقديم تنازلات رغم وضوح الرؤية بأن الولايات المتحدة لن تعطي له المكافآت التي كان ينتظرها.

والواضح من قراءة الأحداث أن الولايات المتحدة والمجتمع الغربي يؤيد حق الهند في إقليم كشمير، وأن الغرب في استياء من التزام باكستان بالإسلام وإبواته لعشرات الجماعات الإسلامية المحظورة على أرضه، ودعمه لها بل اهتمت واشنطن الرئيس

١٨٤ ————— أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية
الباكستاني بأنه وراء تصعيد الأزمة الأخيرة مع الهند وأنه يجب أن يتوقف عن دعمه
للجماعات الإسلامية المتطرفة في الهند ، وفي إقليم كشمير .

أما الموقف الأوربي فقد جاء هو الآخر مخيبا لآمال " برويز مشرف " حيث
أصدرت المجموعة الأوربية بيانا في ٢١ يونيو (٢٠٠٢م) بعد اجتماع المجلس الأوربي
لبحث الأزمة المتصاعدة بين الهند وباكستان، وخرج المجلس بعدة توصيات في حقيقتها
غير ملزمة لكلا الطرفين منها ضرورة تسوية الخلافات بين البلدين بصورة سلمية،
ومنع استخدام السلاح النووي في أي صراعات بين البلدين مع وقف أعمال التسلّل
داخل إقليم كشمير، وإجراء انتخابات داخل الإقليم بإشراف دولي، ومطالبة باكستان
بالتمسك بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لسنة (٢٠٠١م) والذي يوصي الدول
بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

أما الموقف الروسي من الأزمة فقد كان مؤيدا للهند على طول الخط، بل إن روسيا
كانت حليفا عسكريا للهند حتى وقت ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي، واستمر الدعم
حتى بعد انفصال معظم دول الاتحاد إلى دول مستقلة، حتى أن " يلتسين " الرئيس
الروسي السابق قال : " إننا نؤمن بأن إقليم كشمير هو إقليم يتبع الهند وأن إسلام آباد
ليس لها الحق في المطالبة به ؛ لأنه لا يتبعها " .

وحاول الرئيس الروسي " بوتين " التوسط بين رئيس وزراء الهند "فاجبائي"،
والرئيس الباكستاني " برويز مشرف " لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية، إلا أن رئيس
الوزراء الهندي رفض التفاوض مع الرئيس " مشرف " إلا بشرط أن يعلن رسميا : " أنه
توقف بالفعل عن دعمه للإسلاميين المتطرفين بإقليم كشمير " .

أما الموقف الصيني من الأزمة فكان محايدا بعض الشيء، فليس من مصلحة الصين
حدوث حروب نووية في المنطقة من ناحية، أو ظهور تواجد أمريكي عسكري في شبه
القارة الهندية وبحر قزوين من ناحية أخرى، ويمكن القول بأن الصين التي ساعدت على
تطوير البرنامج النووي الباكستاني بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن وعودها بإقامة
المشروع ، إلا أن هذه العلاقة قد أصابها الفتور بعد تورط باكستان في دعم الجماعات
الإسلامية في إقليم تركستان الشرقية، وهو إقليم ذو أغلبية مسلمة يتبع الصين،
ويطالب بالاستقلال وأن يصبح له هويته المستقلة عن الصين، إلا أن مصالح الصين
ترتبط في كثير من الأحوال بهذا الإقليم وبموقعه الإستراتيجي المهم، وأن مضمون هذا

التورط جاء في صورة تصريح رسمي يوصى بضرورة استقلال الإقليم المسلم عن الصين، وأن استقلال إقليم كشمير الواقع تحت السيادة الهندية يعنى بالضرورة استقلالاً لإقليم تركستان الشرقية الواقع تحت السيادة الصينية، وكلا الإقليمين يتمتع بأغلبية مسلمة، ومن هنا كان من مصلحة الصين أن تصبح حليفاً للهند، والحيلولة لمنع استقلال إقليم كشمير وبالتالي فإن الموقف الصيني يكاد يكون واضحاً من البداية، فهو يريد أن يظل الوضع كما هو عليه، بشرط عدم منح إقليم كشمير استقلاله، حتى لا يكون ذلك مدعاة لإقليم تركستان الشرقية لأن يطالب بالاستقلال من الصين هو الآخر.

وأخيراً جاء موقف الأمم المتحدة ليثبت أن الولايات المتحدة هي البديل الشرعي لهذه المنظمة، وأن معظم القرارات الصادرة عنها هي قرارات أمريكية، ففي عام (١٩٩٨م) أجرت الهند تجاربها النووية على بعض الأسلحة، وأعلنت الهند عن نجاحها التقني في تطوير الصواريخ النووية، ثم ردت عليها باكستان بتجارب أكثر تفوقاً ببعض الصواريخ وبتقنية أعلى من المستوى الذي توصلت إليه الهند، واستشعرت أوروبا وأمريكا الخطر القادم من آسيا، خاصة في أعقاب المقالات الصحفية التي نشرت آنذاك واصفة القنبلة الباكستانية "بالإسلامية" وأن المسلمين دخلوا عصر القنبلة الذرية، وأن هذا من شأنه أن يصبح في أيدي بعض الجماعات المتطرفة مما يهدد العالم بالدمار والفناء.

وفي تلك الأجواء جاء تقرير الأمم المتحدة مشيراً إلى ضرورة توقف الهند وباكستان عن تجاربهما النووية والدخول إلى الأساليب السلمية في تسوية خلافاتهما، وصرح "كوفي عنان" الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنه كان يأمل أن يخرج مؤتمر الأمن الإقليمي الذي عقد في ألماتا عاصمة كازاخستان عام (٢٠٠٢م) بقرارات تحدد التوتر بين الهند وباكستان وأن استخدام السلاح النووي من جانب الدولتين من شأنه أن يؤثر ليس على آسيا بل العالم كله، حيث توجد مصالح مشتركة لمعظم دول العالم في تلك المنطقة.

وطالبت منظمة الأمم المتحدة الدولتين بالالتزام بقرار مجلس الأمن والذي يحمل رقم ١٣٧٣ لسنة (٢٠٠١م). بمكافحة الإرهاب ومطاردة تنظيم القاعدة، وعلى هذا

فالواضح أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والصين والإتحاد الأوربي يطالبون جميعا الرئيس "برويز مشرف" بضرورة منع العناصر الإسلامية من التسلل إلى كشمير وتصفية الإسلاميين الذين يثيرون الفلاقل في باكستان وتجميد أرصدة الجمعيات والمنظمات والهيئات الخيرية الإسلامية على أرضه .

ومن هنا نستطيع القول : إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) بالولايات المتحدة أثرت بالفعل على موقف العالم من قضية كشمير ومسلمي الهند، حتى الأمم المتحدة أعلنت بقراراتها المتتالية ضرورة أن تلتزم دول العالم بمكافحة الإرهاب، أو إذا شئنا الدقة مكافحة التزايد والنمو الإسلامي ونشاطاته في دول العالم.

ومن هذا كله يمكن القول : إن اتهام جماعة مسلمة بأنها وراء بعض الأعمال الإرهابية في بعض الدول الأوربية قد ينعكس بصورة واضحة على الجماعات الصغيرة المسلمة داخل هذه الشعوب، فيحرمون من ممارسة شعائرهم ويتعرضون للإيذاء ، وتتوقف أنشطتهم الاقتصادية حتى أن بعض المسلمين لجؤوا إلى تبديل أسمائهم بأسماء مسيحية أو يهودية أو هندوسية حتى لا تتأثر مصالحهم بما تقوم به بعض الجماعات والحكومات ضد كل من يشتهبه فيه بأنه مسلم .

في الوقت الذي تعاني فيه المنظمات الإقليمية والإسلامية من الضعف وعدم التأثير، وقلة النفوذ فهي ومنذ نشأتها لم تستطع أن تتبنى قضية واحدة وتحقق فيها نجاحا ملموسا، بل إن منظمة الأمم المتحدة ذاتها، لم يعد لها الهيبة والمكانة والوقار والاحترام لا على المستوى الرسمي ولا حتى على مستوى شوارع دول العالم بعد أن سيطرت الولايات المتحدة على منافذ صنع القرار بها، وأصبحت تتحكم فيمن يتولى إدارتها، ومن هو الأمين العام للأمم المتحدة وأخيرا فإن وضع المسلمين في الهند يرتبط شئنا أم أبينا بحل أزمة كشمير ذات الأغلبية المسلمة، والسؤال : هل يظل الصراع قائما بين الهند وباكستان ، أو بين المسلمين والهندوس في حالة فشل التوصل لحل قضية كشمير أم لا ؟

ثانياً: أوضاع المسلمين في إقليم كشمير

قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

الأمة الإسلامية مجتمع كبير، يجمع شمل كل المسلمين في كل بلدان العالم دون استثناء بصرف النظر عن الخلافات المذهبية، والتوجهات الفكرية فيما بينهم، ويستوى في ذلك من يعيش منهم في إطار دولة إسلامية تضم أغلبية مسلمة، أو من يعيش منهم في أحضان دولة غير إسلامية، تتألف من مجموعة أقليات قد لا تشترك مع الأغلبية في وحدة العقيدة أو رابطة الدين، وإن اختلفت اللغة وتعددت الأعراق وتباينت البيئات الجغرافية.

ويعد إقليم جامو وكشمير أحد هذه النماذج التي تعبر عن الوضع المأساوي للمسلمين في شبه القارة الهندية، فمنذ أكثر من نصف قرن من الزمان، والتوتر في شبه القارة الهندية يزداد يوماً بعد الآخر، بل لم تهدأ حدته منذ سنوات مضت، وتحديداً من مطلع عام (١٩٩٠م) وحتى الآن.

فقد شهد النصف الأول من عام (١٩٩٩م) تصعيداً خطيراً في الموقف العسكري بين الطرفين، رغم ما طرأ على المعادلة العسكرية بينهما في أواخر عام (١٩٩٨م) من دخول الجانبين ميدان التسليح النووي، ويتمثل الخلاف بين الهند وباكستان في أن الهند تعتبر أن إقليم كشمير ولاية هندية وذلك وفق وثيقة ضم كشمير إلى الهند التي أجرتها الحكومة الهندية مع المهراجا وتأييد بريطانيا لحق الهند في كشمير عام (١٩٤٧م) وقت تقسيم الهند إلى هندوستان وباكستان، أما باكستان فترى أنه وفق قرار التقسيم تصبح كشمير ولاية باكستانية لأنها تضم أغلبية مسلمة.

وقامت باكستان بعرض القضية على الأمم المتحدة لتقرير مصير الإقليم إما أن يقبل السكان الانضمام إلى الهند أو الانضمام إلى باكستان أو إجراء استفتاء للاستقلال عن الدولتين ولا ترى باكستان في ذلك مشكلة، إلا أن الهند ترفض إجراء هذا الاستفتاء اعتقاداً منها أن سكان إقليم كشمير سيصوتون لصالح باكستان وذلك نظراً لامتداد الديني والعرفي لباكستان داخل أراضي كشمير، فضلاً عن اتهام باكستان بأنها تقوم بدعم حركات المقاومة الإسلامية ضد القوات الهندية في كشمير.

أما الصين فقد كان موقفها السابق مؤيدا لحق باكستان في الإقليم، وذلك في أعقاب الحرب الهندية الصينية عام (١٩٥٩م) والتي حققت فيها الصين انتصارا كبيرا على الهند، بجانب أن الهند دخلت في تحالفات مع روسيا التي كانت على عداء شديد مع الصين آنذاك، هذا بجانب الامتداد الديني بين مسلمي كشمير والمسلمين الأيغور الذين يمثلون الأغلبية في إقليم تركستان الشرقية الواقع تحت السيادة الصينية، وأعلنت الصين موقفها صراحة من القضية، وأيدت قرار الأمم المتحدة الذي ينص على إجراء استفتاء داخل الإقليم لتقرير مصيره بشأن الاستقلال، في حين جاء الموقف الروسي في البداية مؤيدا للهند، معتبرا أن كشمير جزء من الأراضي الهندية، وأن الهند وروسيا بينهما مصالح مشتركة على مستوى الفكر الاشتراكي، إلا أنها عادت إلى تصحيح هذا الموقف مرة أخرى وأعلنت ضرورة عرض القضية على الأمم المتحدة، في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس الباكستاني "محمد أيوب خان" إلى موسكو في أبريل عام (١٩٦٥م) وعرضت الوساطة بين الطرفين حيث أسفرت عن اتفاقية طشقند عام (١٩٦٦م).

أما الولايات المتحدة فقد كان موقفها مؤيدا لحق باكستان في الإقليم من البداية، وأيدت قرار الأمم المتحدة بشأن إجراء استفتاء داخل الإقليم، ولكن هذا التأيد قد تراجع بعض الشيء بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) وأتهام الجماعات الإسلامية المتطرفة بأنها وراء هذه التفجيرات، وأن هذه التنظيمات الإرهابية - على حد وصف الولايات المتحدة - تقوم بعملياتها ضد المصالح الأمريكية في العالم من أفغانستان، وأن تنظيم القاعدة وحكومة طالبان الحاكمة في أفغانستان وراء الحادث، والسؤال: ماذا عن مشكلات الأقلية المسلمة في كشمير قبل وبعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م)؟

كشمير : الموقع والأهمية :

تقع كشمير في الشمال الشرقي من باكستان، وأغلب سكانها من المسلمين الذين تصل نسبتهم ٩٠% من مجموع السكان، فتحها المسلمون بقيادة "هشام بن عمرو التغلبي" والى السند بتكليف من الخليفة العباسي "أبي جعفر المنصور"، وكان للشيخ "علي الحمداني" دور مهم في تعريف أهل كشمير بالإسلام وأصوله وأحكامه.

ولما ضعفت الدولة الإسلامية في الهند سيطر عليها الشيخ بزعامة "نجيب سينغ" ، ثم دخلها الإنجليز بعد هزيمة الشيخ عام (١٢٥٥ ميلادية) ، ثم عقدت إنجلترا صفقة بيع بينها وبين الشيخ يقوم الشيخ بموجبها بدفع مبلغ سبعة ملايين روبية ونصف مقابل أن تتخلى إنجلترا على الإقليم للشيخ، وقام بدفع المبلغ كاملاً زعيمهم ويدعى "جلاب سينغ" ومدة العقد كانت مائة عام ، بعدها تعود ملكية الإقليم مرة أخرى إلى إنجلترا بشرط أن يعترف الشيخ بالسيادة الإنجليزية على المنطقة بكاملها، وعندما أرادت إنجلترا أن تترك شبه القارة الهندية قامت بإقرار مشروع تقسيم الهند بين المسلمين والهندوس ، وأبقت على منطقة لم تدرجها في خطة التقسيم وهي كشمير التي ما تزال نقطة الصراع الوحيدة في شبه القارة الهندية منذ عام (١٩٤٧) (٣١) .

أما الخلاف بين الهند وباكستان فيأتي في عدد من النقاط أهمها :

- قضية جامو وكشمير ووجود أكثر من (٨٠٠) ألف جندي هندي مسلح داخل أراضي الإقليم ورفض الهند منح إقليم جامو وكشمير الاستقلال أو الانفصال عنها سلماً وتطالب باكستان بحق الإقليم في تقرير مصيره أو تحت مظلة الأمم المتحدة .
- سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان والتقنية الحديثة في تطوير الصواريخ العابرة للقارات وتأثير ذلك على قارة آسيا من ناحية والدول الخليفة للولايات المتحدة في المنطقة من ناحية أخرى.
- التطرف الهندوسي الذي تعاني منه الأقلية المسلمة في الهند ذاتها، والتي تقدر عددها بحوالى (١٧٠) مليون مسلم، يعدون أقلية عددية داخل النسيج القومي الهندي الكبير .

وما يعنينا في هذا الشأن محورين أساسيين هما قضية كشمير، والتطرف الهندوسي ضد المسلمين في الهند وكشمير، والتطورات الحالية في مسار القضية الكشميرية في أعقاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة ، حيث إن قضية جامو وكشمير ، هي أصل النزاع الهندي - الباكستاني ، بل هي برميل البارود الذي يهدد ليس شبه القارة الهندية وحدها، بل عموم آسيا حيث توجد نفس المعاناة للمسلمين في

تايلاند، والفلبين، وسرى لانكا، ونيبال وبورما وقبرص وإقليم تركستان الشرقية الواقع تحت السيادة الصينية.

وكشمير تنطق في اللغة البراكراتية (كاشفير) حيث إن حرف الـ (م) يرادف حرف الـ (ف) في القاموس الإندو - آري، ويرتبط اسم كشمير بالعديد من الافتراضات إحداها يفترض تقسيم الاسم إلى مقطعين (كاش) وتعني قبيلة و(مسير) أي الجبل، أما الافتراض الثاني فيقول أن كشمير ترجع في تسميتها إلى (كاشياب ريشي) الذي يقال عنه أنه قام بترج الماء من بحيرة " سانيسار " ليجعل الوادي الحالي صالحاً للحياة الأدمية^(٣٢). ويصل إجمالي مساحة جامو وكشمير (٢٣٦، ٢٢٢) كيلو متراً أما عدد الأقليات المسلمة في كشمير فهي (أغلبية مقهورة) تصل إلى (١٥) مليون مسلم مقابل أقلية هندوسية حاكمة ومسيطرة، تمتلك زمام السلطة في يدها، حيث تمثل ولاية جامو وكشمير مزيجاً دينياً وعرقياً متنوعاً يضم الهندوس والبوذيين والسيخ، يعيشون مع أغلبية مسلمة، وبالتالي يمثل التركيب الديمغرافي تنوعاً في ارتفاع وانخفاض معدلات السكان، والذي يأخذ الوضع التالي^(٣٣):

في وادي كشمير: يمثل المسلمون (٩٥%) والهندوس (٤%) والسيخ بالإضافة للديانات العديدة الأخرى (١%)، أما في منطقة جامو، فالمسلمون يمثلون (٣٠%) والهندوس (٦٦%). ومنطقة لاداك فالمسلمون يمثلون (٥٠%) والهندوس (٢،٥%) ويعنى هذا كله أن المسلمين في جامو وكشمير يتمتعون بأغلبية تفوق الطائفة الهندوسية، ومع وجود (٨٠٠) ألف جندي هندوسي داخل إقليم كشمير في أيديهم كل الصلاحيات حتى في تعيين الحكومات داخل الإقليم أو عزلها.

وينقسم إقليم كشمير إلى منطقتين:

الأولى: كشمير الحرة وهي التي تسيطر عليها حركة المجاهدين الكشميريين بدعم من باكستان.

والثانية: كشمير المحتلة والتي يطالب المجاهدون بضرورة استقلالها، ويرأس الحكومة فيها " فاروق عبد الله " حيث يطلق المجاهدون في كشمير على حكومته " الحكومة العميلة للهند "، ومن هنا تمثل مشكلة كشمير عقدة وبؤرة صراع قائمة، فشلت أطراف عديدة في إيجاد حل لها، وفض الصراع الدائر بين الهند وباكستان.

وبمجرد انفصال باكستان عن الهند (١٩٤٧م) نشأت مشكلة كشمير، بعدما ترك للإمارات الهندية حق تقرير المصير، عدا ثلاث إمارات هي: جونا كادا، وحيدر أباد، وكشمير^(٣٤) ويعيد التاريخ عند هذه المحطة تكرار أحداثه من جديد، وذلك عندما قامت بريطانيا بتقسيم الهند إلى دولتين: (هندوستان وباكستان) على أن تضم الأولى أبناء الطائفة الهندوسية، والثانية المسلمين في شبه القارة الهندية، ولعل بريطانيا من مشروعاتها هذا لم يكن هدفها إنهاء الصراع بين الطائفتين، (الهندوسية والإسلامية) بل إبعاد المسلمين عن منطقة تجارتها، ومجال نشاطها الاقتصادي بجانب علمها أن إقامة دولة للمسلمين في باكستان لن يحل المشكلة، إذ ظلت عائلات مسلمة عديدة متمسكة بالإقامة في الهند، ولا ترغب في الرحيل عنها، حيث وصل عدد المسلمين الراضين للتقسيم والمهجرة، وقبلها كان إقليم جونا كادا وحيدر أباد^(٣٥) أكثر من (٧٠) مليون مسلم آنذاك، كما ضمت الهند إقليم جامو وكشمير إليها عام (١٩٤٧م)، وعندما تدخلت الأمم المتحدة لحل المشكلة أقامت استفتاءً حول الإقليم، وظل الوضع مجمداً إلى عام (١٩٩٠م)، بظهور حركة المجاهدين الكشميريين، إذ تصارع هذه الحركة مع القوات الهندية داخل الإقليم من أجل استقلال جامو وكشمير.

وبالتالي ترتبط قضية كشمير بتوازن القوى في هذه المنطقة^(٣٦) ويرتكز الموقف الهندي في إقليم كشمير على أنه جزء لا يتجزأ من الأراضي الهندية، منذ عام (١٩٤٧م)، وقد أيد سكان الإقليم هذا الإجراء للهند من خلال الشيخ "عبد الله" زعيم أكبر حزب كشميري آنذاك وهو (المؤتمر الوطني) ثم صدقت الجمعية التأسيسية لولاية جامو وكشمير على قرار الانضمام، ورفضت باكستان عملية الانضمام وشتت على الهند حرباً عام (١٩٤٧م) أسفرت عن احتلال باكستان جزءاً من كشمير، وعادت الحرب بين الدولتين من جديد عام (١٩٦٥م)^(٣٧)، وانتهت بهزيمة باكستان وانفصال جناحها الشرقي (بنجلاديش) عنها عام (١٩٧١م) بدعم من الهند، واعتبار أن قضية كشمير، هي قضية هندية داخلية، يعزز ذلك الاتجاه أن عملية ضم الإقليم تمت بموافقة الجمعية التأسيسية للولاية عام (١٩٥٧م)، حيث اعتبر ذلك بديلاً عن إجراء استفتاء لتقرير مصير الولاية والذي نصت عليه قرارات الأمم المتحدة^(٣٨).

كما أن وجهة النظر الهندية تجاه إقليم كشمير تضم بعداً إستراتيجياً مهماً آخر على اعتبار أنها مسألة تتعلق بالأمن القومي الهندي، وبالتالي ليس من المقبول أن تفرط الهند

في واحد من الأبواب التي قد تعرض أمنها للخطر من خلال الممرات الجبلية في كشمير^(٣٩)، وقد انتهجت في مقابل المحافظة على الإقليم سياسة الأرض المحروقة ضد المجاهدين من أبناء كشمير من ناحية، والحرب الجزئية مع باكستان من ناحية أخرى، حيث قامت الهند بإشعال النيران بعشرات الغابات والتي تغطي جبال كشمير تحت زعم أن المجاهدين يتخذونها مقللاً للهجوم على القوات الهندية في كشمير، وقد تركزت هذه الحرائق في محافظة (كبوارة) كما أنها شملت مناطق عديدة في كشمير^(٤٠).

وأدت عمليات الاضطهاد الديني للمسلمين في كشمير إلى استياء حركة المجاهدين الكشميريين وذلك بعد أن قامت القوات الهندية بإطلاق نيرانها على جمهور المصلين عند خروجهم من أحد مساجد (راجوري) وكذلك الاعتداء على المسجد الجامع في قرية (كهوتا) على الحدود بين كشمير الحرة، وكشمير المحتلة، وقتل خلال هذا الاعتداء الوحشي عشرات المسلمين، بجانب مئات الجرحى، ولم تقف القوات الهندية عند هذا الحد من الاضطهاد والعنف فقامت بالاعتداء على أئمة المساجد واغتصاب النساء وقتلهن، والتمثيل بجثهن بعد عمليات القتل^(٤١).

كما أسفرت جملة الاعتداءات على المسلمين في كشمير عام (١٩٩٠م) فقط نحو (٢٢) ألف قتيل و (٢٣٠) ألف جريح و(٤٨٠٠) سجين، في حين لم يتجاوز عدد الجرحى من القوات الهندية العشرين جريحاً وخمسة قتلى فقط، وقد يرجع ذلك إلى حجم الترسانة الحربية الهندية في إقليم كشمير والأسلحة المتطورة التي يستخدمونها في تصعيد الحرب ضد المجاهدين الكشميريين^(٤٢) الذين تدعمهم باكستان.

بينما تكمن أهمية الإقليم بالنسبة لباكستان في رابطة الدين ووحدة العقيدة التي تجمع بين الشعبين الباكستاني والكشميري- وبجانب التوحد العقدي - يوجد العامل الاقتصادي، حيث تعتمد باكستان على جريان الماء فيها. فكشمير التي تضم أغلبية مسلمة، وتقع ضمن الأراضي الهندية، تضم أيضاً الأحباس العليا لكل رافد من الروافد التي تجمع الفائض وتحمل الحصى من الإيراد الطبيعي لكي يكون الجريان المنتظم في نهر السند، والذي يمثل أهمية كبيرة لباكستان، لأنه يكفل الحياة ويعوض النقصان في كم المطر السنوي، وترتبط به تنظيمات الري لتوزيع الماء على مساحات الأراضي

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية ————— ١٩٣
المتزرعة، وبالتالي فإن أهمية كشمير لباكستان تكمن في عاملين أولهما سكاني عقدي ،
وثانيهما جغرافي اقتصادي^(٤٣) .

ويلاحظ من هذا أن كشمير ليس لها منفذ تطل به على العالم الخارجي إلا عن طريق باكستان وميناء كراتشي البحري، وبالتالي تعتمد أسواق كشمير على أسواق باكستان، فضلاً عن أن أكلار باكستان الثلاثة وهي السند وجليم وجناب تتبع كلها من كشمير .

ووفق الدستور الهندي تشير المادة (٣٧٠) منه إلى منح وضع خاص لولاية جامو وكشمير وتمييزها عن باقي الولايات الهندية، وذلك من أجل الحفاظ على شخصية الولاية وهويتها الإسلامية، إلا أن السلطات الهندية والحكومات المتعاقبة عليها تجاوزت هذا النص وفرضت على جامو وكشمير سياسة الحديد والنار، وألغت الحكم الذاتي الخاص بالولاية لتحكمه مركزياً من نيودلهي، والعمل على نشر الثقافة الهندوسية من خلال التعليم والإعلام والمؤسسات الخاصة بالقوة، حتى يفقد المسلمون في كشمير هويتهم الإسلامية وارتباطهم العقائدي بباكستان^(٤٤) .

الأمر الذي أدى إلى حدوث مصادمات عسكرية بين الشرطة الكشميرية التي تبلغ (٣٥) ألف كشميري مقابل (٨٠٠) ألف جندي هندي، وكانت أشد هذه المصادمات عنفاً تلك التي حدثت في عام (١٩٩٣) عندما أعلن (٥) آلاف شرطي في كشمير تمردهم ضد السلطات، احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الهندية ضد الأهالي العزل في كشمير المختلة، واعتقال المواطنين بشكل عشوائي، وقد أدت سياسة الأخذ والرد بين الشرطة الموالية للولاية والقوات الهندية إلى قتل المئات من رجال الشرطة الكشميرية على أيدي القوات الهندية من جراء عدم تنفيذهم الأوامر الخاصة بإقامة معسكرات تعذيب للمواطنين الكشميريين المسلمين^(٤٥) .

وتشير حجم الخسائر الهندية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) إلى أكثر من (٥) بلايين دولار، وإصابة أكثر من (٤٥%) من الجنود الهنود في جامو وكشمير بحالات عصبية ونفسية حادة، كانت الدافع وراء استقالات جماعية من بين قيادات الجيش الهندي في كشمير نتيجة أعمال العنف والتعذيب التي يمارسها بالقوة ضد المدنيين من

شعب كشمير، مقابل الحركات الجهادية التي تتزايد يوما بعد الآخر نتيجة الدعم الذي تلقاه هذه الجماعات من الجيش الباكستاني، فالإقليم إلى جانب أهميته لاقتصاد باكستان فهو يتبع باكستان بحكم الأغلبية الدينية التي اعتمدت أساسا للتقسيم، وتراوح عدد المسلمين عند التقسيم (٧٨%) من السكان وإذا كانت الهند قد أخضعت إقليم " حيدر آباد وجونا كادا " لها بالقوة باعتبار أن الأغلبية هندوسية - كان من المنطقي أن تقرر الهند بعودة كشمير لباكستان بحكم غالبيته المسلمة^(٤٦) .

الموقف الدولي من قضية جامو وكشمير:

ما تزال ترفض الهند أي تدخل دولي لحل القضية الكشميرية، تحت زعم أن القضية ثنائية بين البلدين، وأن أي تدخل خارجي قد يزيد من تعثر حل القضية في نفس الوقت دأبت الهند على التنصل من كل الاتفاقيات التي أقامتها مع باكستان بشأن كشمير، وعلى الرغم من رفض الهند لكل الوساطات ، فإن باكستان بقيت ترحب بأي مساعي دولية للمساعدة في حل قضية كشمير، في الوقت الذي ظهر فيه موقف الأمم المتحدة من قضية كشمير هاشا وضعيفا حيث لم تستطع المنظمة الدولية منذ بداية الأزمة وتطوراتها ممارسة أي ضغط على الحكومة الهندية لسحب قواتها من إقليم كشمير .

بدأ مجلس الأمن يتعرف لأول مرة على قضية كشمير عام (١٩٤٨م) عقب انضمام الولاية للهند، دون وجود ردود فعل في هذا الشأن على الرغم من أن القرار الصادر عام (١٩٤٧م) يشير إلى فصل باكستان عن الهند على أن المناطق والولايات ذات الأغلبية المسلمة تنضم إلى باكستان، أما المناطق والولايات ذات الأغلبية الهندوسية تؤول تبعيتها إلى الهند، ووفق هذا القرار انضمت (حيدر آباد وجونا كادا) إلى الهند وكان من المفترض أن تنضم كشمير إلى باكستان، وذلك لأن أغلب سكانها مسلمين، ولكن بريطانيا أبقته على الإقليم حتى يظل بؤرة صراع بين البلدين على المدى البعيد^(٤٧) .

ويعود مجلس الأمن مرة أخرى بقراره الصادر في (٦/٦/١٩٩٨م) والذي يحمل رقم (١١٧٢) ليقر بأن قضية كشمير تشكل مصدر التوتر وأساس التراع بين الهند وباكستان وأنها تستدعى حلا عاجلا، كما أثرت القضية في مؤتمر عدم الانحياز من قبل رئيس جنوب إفريقيا "نيلسون مانديلا" في بداية سبتمبر عام (١٩٩٧م)، حيث أكد أن كشمير أصبحت تشكل قلقا بالغا لجميع دول عدم الانحياز، داعيا الدول

الأعضاء العمل على حلها، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تطرح فيها قضية كشمير على قمة دول عدم الانحياز منذ أن أصبحت مشكلة تثار في المحافل الدولية.

أما تقارير حقوق الإنسان فقد أكدت أن القوات الهندية وخلال ثمانية أشهر فقط، من أبريل (١٩٩٥م) وحتى نوفمبر من نفس العام قامت بقتل (٣,٢٩٧) كشميري مسلم واغتصاب ما يزيد على (٩٠) فتاة، وتعذيب ما يزيد على (٢٧٠) آخرين حتى الموت، بجانب الاعتقال العشوائي لمئات الشباب وإيداعهم داخل السجون دون أن تكون هناك تهمة مباشرة موجهة إليهم^(٤٨).

ومع أن قرارات الأمم المتحدة نصت في مجملها منذ عام (١٩٤٨م) وحتى الآن على وجوب انسحاب القوات الهندية من كشمير، من أجل إفساح المجال أمام لجنة خاصة من الأمم المتحدة للإشراف على الاستفتاء، الذي كان من المقرر إجراؤه لتحديد مستقبل الولاية وتقرير مصيرها، إلا أن عشية صدور هذا القرار، فاجأت الهند العالم كله، حيث كان في كشمير ما يزيد على (٣٠) ألف جندي هندي مسلح، والتي كان من المفترض انسحابها مع الإبقاء على جزء صغير من قواتها لحين انتهاء عملية الاستفتاء، إلا أن الحال بعد خمسين عاماً من الاحتلال وتجاهل القرارات الدولية كان وراء تصعيد الأزمة الحالية، فبدلاً من أن تسحب الهند قواتها من كشمير، زادت من تواجدتها في الإقليم حتى وصل عدد قواتها (٨٠٠) ألف جندي هندي مسلح، رافضة بذلك كل نداءات المحافل الدولية، ودخلت في صراع مسلح مع قوات المجاهدين الكشميريين الذين يرفضون التواجد الهندي على أراضيهم.

الصراع القديم في جامو وكشمير :

يبدو أن العلاقة بين الهند وباكستان يشوبها الحذر منذ البداية وأصبح يام ان أحدهما أن تورط الأخرى في حرب نووية غير مأمونة العواقب، وقد تؤدي إلى -نبوت بؤر صراع عنيفة في جنوب وشرق آسيا، ويمتد تأثيرها على العالم كله، وتتأزم قضية كشمير بأكثر مما هي عليه الآن، ويسوء وضع الأقليات الإسلامية في مختلف لدول غير الإسلامية، نظراً لما سيكون عليه توصيف الأزمة آنذاك - من أن الإسلام في مواجهة حقيقية مع الغرب المسيحي- ويثور الغرب بمنظوماته الإقليمية والعالمية ضد الإسلام وفق التفسير الذي ذكره الكاتب الأمريكي الشهير "صمويل هنتنجتون" من أن هناك صدام

سيحدث لامحالة بين الحضارات في العالم، وركز على أن الصراع بين الحضارة الإسلامية والغربية المسيحية وكانت البداية فيما قام به تنظيم القاعدة داخل وخارج الولايات المتحدة، وبعض دول أوروبا من عمليات إرهابية، والتي كان من تداعياتها الحرب على أفغانستان وحكومة طالبان وتنظيم القاعدة ثم العراق مؤخرًا، ووصف الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" بأن الحرب على أفغانستان ونظام صدام حسين هي حرب صليبية، وإن كان الرئيس الأمريكي اعتذر في المركز الإسلامي بواشنطن عن هذه الكلمة وأنه لم يقصدها وأنه يكن للإسلام كل الاحترام، وأنه دين سماوي يحث على السلام والحب، إلا أن هذه الكلمة لا تستطيع أن تخفي حقيقة العداء الأزلي من الغرب للإسلام، لذلك من صالح أمريكا الآن أن تهدأ الوضع بين الهند وباكستان.

وتشير الوثائق التاريخية حول الأزمة أنه في أعقاب الحرب الهندية الباكستانية، وقع رئيسا وزراء البلدين اتفاقاً عرف باتفاق (سملا) عام (١٩٧١م) في أعقاب الحرب التي أفضت إلى انفصال بنجلاديش واحتلال الهند لمساحة أخرى من كشمير تقدر بـ (٣٤٠,٨٨) ميلاً مربعاً تضمن الاتفاق العمل على حل المشاكل بين البلدين بالطرق الودية، وعدم إجراء أي تغيير من جانب واحد على الوضع القائم في كشمير، إلا أن الهند لجأت في عام (١٩٨٤م) إلى تحريك قواتها إلى المناطق الشمالية المتجمدة من كشمير، واعتبرت باكستان هذا التصرف من الجانب الهندي تصرفاً غير مقبول وانتهاكاً للاتفاقية الموقعة بين البلدين والتي وقعت عليها رئيسة وزراء الهند آنذاك "انديرا غاندي"، والرئيس الباكستاني "ذو الفقار بوتو" (٤٩).

واستمراراً لحالة التوتر وفقدان الثقة بين البلدين عام (١٩٨٧م) كادت الهند وباكستان تدخلان في حرب شاملة عندما قامت الهند بإجراء مناورات عسكرية على طول الحدود مع باكستان شاركت فيها كل قطاعات الجيش بأسلحته المختلفة وأطلقت عليها (عمليات الحقائق)، وقامت باكستان بالرد على المناورة الهندية بمناورة أضخم وأطلقت عليها (ضرب المؤمن) ولم ينته الصراع على الحدود إلا عندما قام الرئيس الباكستاني الراحل "ضياء الحق" بزيارة الهند بما عرف بـ (دبلوماسية الكريكت) ليسحب فتيل الحرب في الوقت الذي كانت حدودها مع أفغانستان تعاني من التدخل السوفيتي، وقد وصفت زيارة "ضياء الحق" بأنها استهدفت تسكين الآلام، ولم يكن الهدف منها الوصول إلى حل يرضى الطرفين حول كشمير، وظلت كشمير إلى اليوم

بؤرة صراع بين البلدين يؤكد ذلك الحشود الهندية التي قاربت (٨٠٠) ألف جندي في ولاية جامو وكشمير، والمناوشات المستمرة والقصف الصاروخي المتقطع على خط الهدنة الفاصل بين القوات الهندية والباكستانية في كشمير^(٥٠).

وعادت الهند وباكستان ليعقدا اتفاقا آخر بشأن كشمير أطلق عليه (إعلان لاهور) في (٢١/٢/١٩٩٩م) بين رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" ورئيس وزراء الهند (أتال بيهاري فيجبائي)، وقد سبق زيارة رئيس وزراء الهند لباكستان تصريح لرئيس أركان الجيش الهندي (في. بي. مالك) قال فيه: "إن احتمال قيام حرب رابعة بين الهند وباكستان ما زال قائما، إن لم تتوقف حكومة "نواز شريف" عن دعمها لحركة المجاهدين في كشمير"، ومع التصديق على إعلان لاهور الذي تضمن إقامة علاقات ثقافية وسياسية واقتصادية بين البلدين، وتكثيف الجهود لحل أزمة شعب كشمير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين. فإن رئيس وزراء الهند فاجأ باكستان بمجرد وصوله إلى مطار نيودلهي بشأن توقيع (إعلان لاهور) بتصريح يقول فيه: إنه لا يمكن تطبيع العلاقات مع باكستان إن لم تتوقف عن دعمها للانفصاليين المجاهدين وأن الهند لن تتنازل عن شبر واحد من الأراضي الكشميرية".

وعقب رئيس وزراء باكستان على التصريحات الهندية بوقف المباحثات بين البلدين في الوقت الذي أعلنت فيه الهند زيادة ميزانية الجيش قدرها (١١%) لتصل في السنة المالية (١٩٩٩-٢٠٠٠م) إلى (١٠,٨) بليون دولار أي خمسة أضعاف الميزانية الباكستانية، وأعلنت الهند عزمها شراء صفقة أسلحة حديثة من روسيا لتعزيز تواجدها في كشمير، الأمر الذي اعتبرته باكستان نوعا من الاستفزاز وأن دخول باكستان مع الهند في اتحاد كونفدرالي من الصعب الجزم به، كما أن تقسيم كشمير إلى منطقتين إحداهما للهند والأخرى لباكستان، أمر يرفضه الجانب الباكستاني الذي طالب باستقلال كشمير^(٥١).

ومن هنا لم يعد أمام الهند إلا عدد محدود من الخيارات بعد أن قامت هي بنفسها بإلغاء (إعلان لاهور) الذي لم يتعد استعراضا أمام العالم عن هدوء الأوضاع في كشمير وليس لبناء الثقة وتطبيع العلاقات، كما أنها تدرك تماما أن شن حرب على

باكستان لم يعد بالأمر اليسير بعد الإعلان عن القدرات النووية والصاروخية لباكستان ففوة الردع النووي التي يمتلكها كل منهما كافية لأن تجعل القادة يفكرون مرات عديدة قبل اتخاذ أي قرارات في هذا الشأن، وأن صواريخ (غوري وشاهين) قادرة على تدمير أي منشأة داخل الأراضي الهندية في لحظات، إلا أن التلويح بالسلح النووي لم يمنع نشوب صراع حدودي بين المجاهدين بدعم مباشر من الجيش الباكستاني وبين القوات الهندية، كان من نتائجها استعادة حركة المجاهدين الكشميريين لمنطقة "كارجيل" و"دراس" و"تباليك" شمال ولاية جامو وكشمير من الاحتلال الهندي إلى تصعيد جديد، وبالتالي يكون المجاهدون قد قطعوا طريق المواصلات بين فصائل الجيش الهندي في "سياشين" والقيادة في منطقة "كشمير المحتلة"، الأمر الذي دفع بوزير خارجية الهند إلى زيارة الصين لإمداده بالسلح وذلك في أعقاب إسقاط طائرتين عسكريتين على أيدي القوات الكشميرية وتدمير عشرات العربات العسكرية التي تم محاصرتها والاستيلاء على ما تحمله من مؤن وأسلحة، وفشلت الهند في إشراك السلح الجوي في المعركة مع مجاهدي كشمير واكتفت بقوات المدفعية وقواعد الصواريخ، وأدى القصف العشوائي الذي تقوم به القوات الهندية إلى تدمير عدد كبير من المدارس والمنشآت الدينية والإسلامية في كشمير واستشهاد مئات المدنيين من بينهم العشرات من تلاميذ المدارس، حيث اعتبرت الهند أن هؤلاء هم السبب في فقدانها منطقة (كارجيل).

ويرجع الصراع حول (كارجيل) بين الهند وباكستان إلى ٦ مايو (١٩٩٩م) عندما أقدمت قوة من الجيش الهندي على مهاجمة موقع عسكري باكستاني في منطقة (شيوك) شمال كشمير أسفر عن مصرع أحد العسكريين الباكستانيين، وتم تسليم الجثة عبر اتصالات عسكرية بين الجانبين، ثم تصاعدت حدة الصراع ووصفت وسائل الإعلام الهندية أن ما يجري في قطاع (كارجيل) شمال كشمير حرب حقيقية تستخدم فيها المدفعية الثقيلة بين القوات الهندية والباكستانية.

وفي ٢٦ مايو من نفس الشهر انفجر الموقف من جديد فجأة بإعلان الهند دخول الطيران الحربي ساحة المعركة، وأن قواتها استهدفت مواقع المجاهدين الكشميريين المتسللين إلى (كارجيل). الأمر الذي أدى إلى حدوث تبادل لإطلاق النيران بين البلدين على طول خط السيطرة في كشمير والبالغ (٧٢٠) كم^(٥٢)، وفي اليوم الثاني

من دخول السلاح الجوي المعركة خسرت الهند طائرتين حريبتين من نوع (ميج ٢٧) بعد دخولها المجال الجوي الباكستاني، وفي اليوم الثالث أسقطت طائرة عمودية وقتل فيها أربعة ضباط وبلغت جملة الخسائر الهندية في منطقة (كارجيل) مقتل (٦٠٠) جندي هندي و (٥) ملايين دولار يومياً تستترفها القوات الهندية في كشمير، وإلى اليوم ما تزال مشكلة إقليم كشمير صدام مزمن في منطقة شبه القارة الهندية، ولم تستطع المنظمات الدولية التخلص منه مع أن المسألة لا تتعدى منح استقلال الإقليم عن الهند، ويصبح الحل في التفاوض السلمي ومنح الشعب الكشميري الحق في تقرير مصيره هو الأساس، وفق الضوابط الشرعية وتحت رعاية المنظمة الدولية مثلها في ذلك مثل إقليم (تيمور الشرقية) الذي يتمتع بأغلبية مسيحية، وحصل على استقلاله من دولة ذات أغلبية مسلمة وهي أندونيسيا .

الوضع السياسي والاجتماعي في إقليم كشمير

بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)

استطاعت الهند استغلال أحداث سبتمبر بشكل جيد في صراعها مع باكستان، فبعد أن وافقت الحكومة الباكستانية على أن تسهل للأمريكان دخول أفغانستان عبر حدودها أعلنت الحكومة الهندية هي الأخرى أنها على استعداد كامل للتعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وأنها - أي الهند - تتعرض لخطر الجماعات الإسلامية المتطرفة في إقليم كشمير، حيث تقوم هذه الجماعات بخطط اغتيال أفراد الجيش الهندي الذين يحافظون على الأمن داخل الولاية.

وفي السابق كانت مثل هذه الأحداث نظرا لتكرارها المستمر لا تسترعى مجرد لفت النظر إليها، ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة لم يعد الأمر بمجرد لفت النظر فقط، بل ردود فعل سريعة ومواقف رادعة وجيوش تتحرك هنا وهناك، وقرارات دولية وتسهيلات من كافة دول العالم في حرب أميركا على الإرهاب والخيار الأميركي المعلن صراحة إما مع الإرهاب وإما ضد الإرهاب، ولعل استفادة باكستان من الحرب على أفغانستان كانت محدودة بينما الهند كانت أكثر حرصا على الاستفادة الكاملة من هذه الأحداث وذلك من خلال عدد من الإجراءات أهمها:

١- توطيد العلاقة بين الهند واللوبي الصهيوني:

أقامت الحكومة الهندية ومنذ زمن بعيد علاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل، حتى في المجالات العسكرية والمساعدة في البرنامج النووي وتطويره في نيودلهي، حتى إن أكثر من (٢٠٠٠) جندي إسرائيلي يقومون بتدريب وحدات من الجيش الهندي لمواجهة الإرهاب الإسلامي في الهند وكشمير، كما كان من ثمار هذا التقارب في المصالح الهندية - الإسرائيلية أثره الواضح في تبني اللوبي اليهودي (ايباك) في الولايات المتحدة وجهة النظر الهندية في حقها في إقليم كشمير وتصفية الحركات الإسلامية في الهند والقضاء عليها^(٥٣).

ويبدو أن إسرائيل تنظر هي الأخرى إلى القنبلة النووية الباكستانية، وتطوير برنامج التسليح النووي الباكستاني بنظرة تتضمن شكوك واسعة ، فاللوبي الصهيوني بأمريكا يعد أول من أطلق على القنبلة النووية الباكستانية بأنها : "القنبلة الإسلامية " التي تنوى بها باكستان عودة الأراضي الإسلامية من أيدي اليهود إلى المسلمين ، ومن هنا فإن المصالح تكاد تتشابه بين الهند وإسرائيل من أن كلا الدولتين تكره باكستان وتمنى زوالها ، وتدمير ما تمتلكه من أسلحة ذرية وبيولوجية لأن هذا كما يعتقدون ويتصورون يمثل خطرا على أصحاب الديانات والمعتقدات الأخرى مثل اليهودية والهندوسية والمسيحية والبوذية والكونفوشسية والزرادشتية . -

٢- التوحد مع محاربة الإرهاب :

بعد التفجيرات الأمريكية لم يكن مطروحا على مائدة الاتهام سوى جماعة أسامة ابن لادن أو تنظيم القاعدة الذي كان يتلقى تدريباته في أفغانستان ، ويمول من جهات عديدة ودول إسلامية لها صداقات وعلاقات اقتصادية ودبلوماسية مع الولايات المتحدة، وعندما أعلنت الولايات المتحدة عزمها إعلان الحرب على الإرهاب في دول العالم، أسرعت الهند لتضع حركة المجاهدين في كشمير على قائمة الجماعات الإرهابية التي تتلقى تمويلا من باكستان لمحاربة التواجد الهندي في الإقليم.

واستطاعت الولايات المتحدة أن تصدر العديد من القرارات المتتالية إزاء الصدمة الموجعة التي أفقدتها تركيزها من تنظيم القاعدة بعد تدمير سفارتها بنيروبي ودار السلام في عام (١٩٩٨م) ، تنص هذه القرارات على محاربة الإرهاب والقيام بالعمليات العسكرية ضد الدول التي تؤوى الجماعات الإرهابية و الدول التي تساند وتدعم هذه الجماعات ، وحاولت الهند وعبر أصدقائها في منظمة (اياك اليهودية) وضع باكستان على قائمة الدول التي ترعى الإرهاب وتموله ، ووضع جماعات المقاومة الإسلامية بإقليم كشمير من ضمن الجماعات الإرهابية التي تقوم بعمليات تخريبية ضد المصالح الهندية في الهند وكشمير، وقد نجحت الهند في ذلك وظهر أثر ذلك عندما طالب الرئيس بوش من برويز مشرف وقف دعم بلاده للجماعات الإرهابية في كشمير ، ومنع تسليح العناصر الإسلامية المتطرفة إلى الإقليم عبر الحدود مع باكستان.

٣- تصفية الجماعات الإسلامية في أفغانستان:

عندما أعلنت المخابرات المركزية الأمريكية أن الجماعات المتطرفة وعناصر تنظيم القاعدة تلقى تدريباتها في أفغانستان على يد أسامة بن لادن ، المنشق السعودي المتطرف على حد قول المخابرات الأمريكية اعتقدت الهند كما اعتقدت معظم الدول الأوروبية أن كل الجماعات الإسلامية المتطرفة في العالم ، يقوم بتمويلها "أسامة بن لادن"، وأن حركة المجاهدين في كشمير امتداد طبيعي لخلايا "أسامة بن لادن" حيث توجد لديهم الخبرة العسكرية في المراوغة والمحوم على الدوريات الهندية في الإقليم، وينفذون خططهم بإتقان ، بل اعتقدت الهند أيضا أن "أسامة بن لادن" يساعد حركة المقاومة الإسلامية في كشمير بالمال والسلاح عبر باكستان ، ومن هنا كانت الحكومة الهندية من الدول الأولى في وضع كل معلومتها الاستخباراتية عن الجماعات الإرهابية تحت أيدي المخابرات الأمريكية، بما فيها المعلومات التي تثبت تورط حكومة باكستان في دعمها للجماعات الإرهابية ، ومساندتها لحركة المجاهدين في كشمير ، إلا أن حرب الولايات المتحدة على أفغانستان لم تحقق الهدف الكامل من ثم تصفية معظم الخلايا التدريبية لتنظيم القاعدة، حيث ما تزال هناك العديد من العناصر تقاوم وتدافع عن بعض المناطق الأفغانية.

٤- حكومة أفغانستان الأمريكية :

لم تكن حكومة طالبان على علاقة جيدة بالهند نظرا لما تقوم به الهند من طرد وتشريد وإبادة واضطهاد وعنف ضد مسلمي كشمير، ولم يكن هناك أي خطوط أو نقاط للتفاهم بينهما، وبزوال حكومة طالبان والقضاء عليها أسرع الحكومة الهندية بفتح صفحة جديدة من العلاقات مع أفغانستان مثلما كانت في عهد "ظاهر شاه" الحاكم الأسبق لأفغانستان، وتمثل هذه العلاقة أهمية كبرى للهند إذا ما تم التحالف مع أفغانستان من منطلق الضغط على باكستان من جهة حدودها الغربية.

وكان في مقابل الأهداف التي استطاعت الهند تحقيقها في أعقاب ١١ سبتمبر أن استطاعت باكستان إفشال بعض السياسات التي نجحت فيها الهند والتي كان من أهمها أنها وضعت كل مجالها الأرضي والجوى في خدمة المصالح الأمريكية وفتحت حدودها للهجوم على تنظيم القاعدة وحركة طالبان من أراضيها، ثم قام "برويز مشرف" رئيس باكستان بالإعلان صراحة عن تحالفه مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب حتى يتسنى له بعد الحرب المطالبة بحق بلاده في إقليم كشمير.

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية ————— ٢٠٣

ثم تأتي مسألة العامل القبلي ليلعب دوراً مهماً في العلاقات بين باكستان وأفغانستان باعتبار أن هناك علاقات نسب ورابطة عقيدة تجمع الدولتين، فضلاً عن المصالح والتجارية والحدودية المشتركة ومهما كانت طبيعة العلاقات بين الهند وحكومة أفغانستان، فإنها لا ترتقي بأي حال من الأحوال لطبيعة العلاقة بين أفغانستان وباكستان.

أما اتهام باكستان بأنها من الدول الراحية للإرهاب و الجماعات المتطرفة فقد طالبت حكومة باكستان الولايات المتحدة التفرقة بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال وبين الجماعات التخريبية التي ليس لها مصلحة إلا إحداث القلق وإثارة الفتنة بين الشعوب، وأن الشعب الكشميري صدر له قراراتين في السابق بحقه في تقرير مصيره وأن حكومة الهند ترفض إجراء الاستفتاء المشروط لمنح الاستقلال للإقليم، باعتبار أن الإقليم ذات أغلبية مسلمة وأن الاستفتاء سيكون لصالح انضمامها لباكستان.

وأخيراً يمكن القول أن الأقلية المسلمة في شبه القارة الهندية رغم العدد الضخم الذي تمثله إلا أن هذا العدد ليس له قوة التأثير المطلوبة على صناع القرار في الهند، فما يزال الاضطهاد للمسلمين مستمر والتوغل العسكري الهندي في كشمير أيضاً مستمر، وما يزال الوضع بين باكستان والهند متأزم بين الطرفين وعلى صفيح ساخن، نظراً للعنصر النووي والأسلحة غير التقليدية التي سيتم استخدامها إن قامت الحرب بين البلدين بشأن إقليم كشمير.

هوامش الفصل الرابع

- (١) صابر طعيمة : محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها، مرجع سابق، ص١٤٤.
- (٢) حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، مرجع سابق ، ص٢٤٧ .
- (٣) نور عالم خليل : المسلمون في الهند (القاهرة : دار الصحوة، ١٩٨٨م) ص١٥٠.
- (٤) محمد حسان خان : الإسلام في الهند (الإمارات : منار الإسلام، العدد العاشر، مارس ١٩٩٣م) ص١٠٤ .
- (٥) أبو الحسن الندوى : ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين (المنصورة : مكتبة الإيمان ١٩٩٥م) ص١١٧ .
- (٦) حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، مرجع سابق ص١٢ .
- (٧) كاي حافظ: الإسلام والغرب، مرجع سابق ، ص٢٨١ .
- (٨) حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، مرجع سابق ، ص٤٥ .
- (٩) الإسلام في الهند (القاهرة: مجلة الأزهر، عدد يونيو، ١٩٩١م ، ص١٢٣ .
- (١٠) محمد حسان خان : الإسلام في الهند، مرجع سابق ص١٠٢، ١٠٣ .
- (١١) كاي حافظ : الإسلام والغرب، مرجع سابق ، ص١٤٢ .
- (١٢) السيد حسن جلال : تاريخ الشعوب الإسلامية، مرجع سابق ، ص١١٠ .
- (١٣) الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان (الندوة العالمية ، مرجع سابق) ص٣٠٣ - ٣١١ .
- (١٤) ممدوح الشيخ : المسلمون ومؤامرات الإبادة ، مرجع سابق، ص٣٧ .
- (١٥) عبد الفتاح سعد : الإسلام في الهند (منار الإسلام: العدد السابع، يناير ١٩٩٣) ص٦٥ .
- (١٦) المسلمون في الهند (مجلة الأزهر: عدد يونيو ١٩٩١م) ص١٢٣ .

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية ————— ٢٠٥

- (١٧) الإسلام في الهند (منار الإسلام: عدد يوليو، ١٩٨٧م) ص ٥١، ٥٢ .
- (١٨) قصة الأحوال الشخصية في الهند، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
- (١٩) الإسلام في الهند(منار الإسلام: العدد السابع، ديسمبر ١٩٩٤م) ص ١٢٩ .
- (٢٠) الإسلام في الهند، المرجع السابق ص ٥٥ .
- (٢١) عبد الفتاح سعد : الإسلام في الهند، مرجع سابق ، ص ٦٥، ٦٦ .
- (٢٢) قصة كشمير (مجلة كشمير: العدد ٤٧، ١٩٩٦م) ص ٢٠ .
- (٢٣) مجدي الداغر : أحوال المسلمين في العالم، حوار صحفي منشور مع الشيخ محمد حسان : نشر بجريدة الأحرار عدد ١٩٩٩/٤/٥، ص ٩ .
- (٢٤) السيد حسن جلال : تاريخ الشعوب الإسلامية، مرجع سابق ، ص ١١٦ .
- (٢٥) كاي حافظ : الإسلام والغرب، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .
- (٢٦) الإسلام والغرب، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .
- (٢٧) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .
- (٢٨) بشير عبد الفتاح : الهند وباكستان صراع متجدد(القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢م) ص ١٤٨ - ١٥١ .
- (٢٩) عبد الغني سعودي : الجغرافيا السياسية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .
- (٣٠) بشير عبد الفتاح : الهند وباكستان ، السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .
- (٣١) حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ - ٢٤٨ .
- (٣٢) د. ن. سران : الثقافة المركبة في جامو وكشمير (صوت الشرق، السفارة الهندية في القاهرة عدد(٤١٢) ١٩٩٩م) ص ١٠ .
- (٣٣) الإرهاب في كشمير : مجلة صوت الشرق، مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- (٣٤) عبد المنعم عبد الوهاب : جغرافية العلاقات السياسية(الكويت : مؤسسة الوحدة، ١٩٩٧م) ص ٤٤٥ .
- (٣٥) محمود شاكر : باكستان (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢م) ص ٤٢ .

- (٣٦) أليف الدين الترابي : الإسلام في كشمير (مجلة كشمير ، عدد أبريل ١٩٩٩م) ص ٣٠ .
- (٣٧) القصة الكاملة لأزمة كشمير ، مجلة صوت الشرق ، مرجع سابق ، ص ٣ .
- (٣٨) أليف الدين الترابي : الموقف الدولي من كشمير (مجلة كشمير: عدد مارس ١٩٩٥م) ص ٤ .
- (٣٩) صلاح الصاوي : جغرافية العالم الإسلامي (الإسكندرية : منشأة المعارف ١٩٩٣م) ص ٥١٧ .
- (٤٠) قصة كشمير (باكستان : مجلة كشمير، عدد مارس ١٩٩٩م) ص ٩ .
- (٤١) أليف الدين الترابي : الصواريخ الهندية وتهديد العالم الإسلامي (مجلة كشمير: عدد مارس ١٩٩٦م) ص ٤ .
- (٤٢) مجلة الوعي الإسلامي: الكويت ، عدد نوفمبر، ١٩٩٥م) ص ٥٧ .
- (٤٣) صلاح الصاوي : جغرافية العالم الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥١٧ .
- (٤٤) أليف الدين الترابي : مأساة كشمير (مجلة كشمير، عدد أبريل ١٩٩٩م) ص ٣٠ .
- (٤٥) محمد صلاح الدين : ديمقراطية الهند في كشمير (مجلة كشمير، مرجع سابق ، ص ١٥) .
- (٤٦) أليف الدين الترابي : العجز الدولي في كشمير (مجلة كشمير، عدد سبتمبر ١٩٩٨م) ص ٣٠ .
- (٤٧) موقف الهند من كشمير (مجلة كشمير، عدد أبريل ١٩٩٧م) ص ٤ .
- (٤٨) سامر علاوى : كشمير على الخريطة الدولية (باكستان : مجلة كشمير، عدد "فبراير" ١٩٩٩م) ص ٢٩ .
- (٤٩) أليف الدين الترابي : تلاعب الهند باتفاق لاهور (مجلة كشمير، عدد يونيو ١٩٩٢م) ص ٥ .

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في شبه القارة الهندية ————— ٢٠٧

(٥٠) سامر علاوى : الاستفزاز الهندي لباكستان (باكستان : مجلة كشمير، عدد أبريل ١٩٩٩م) ص٢٦.

(٥١) الاستفزاز الهندي لباكستان، مرجع سابق ، ص٢٧ .

(٥٢) أحداث كارجيل (مجلة كشمير، عدد يوليو ١٩٩٩م) ص ٥ .

(٥٣) مصباح عبد الباقي : المسلمون في الغرب : إسلام أون لاين نت /مقالات/
٢/١٠/٢٠٠١ م .